

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الحادية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٤

الثلاثاء، ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠.

نيويورك

الرئيس: السيد صبري بوقدوم (الجزائر)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

البنود ٨٩ إلى ١٠٥ من جدول الأعمال (تابع)

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): في جوهر اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة يكمن اقتناع راسخ: فمن أجل البشرية جمعاء، علينا أن نستبعد تماماً إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية من خلال تنفيذ هذه الاتفاقية. ويقتزن هذا الالتزام بالتعهد الذي لا يقل أهمية بعدم التغاضي عن حيازة واستخدام تلك الأسلحة الشنيعة، سواء كان ذلك من جانب الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. فاستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة، وفي أي مكان، يشكل تهديداً لنا جميعاً ويستدعي استجابة سريعة. والتقاوس أمر غير مقبول.

في آب/أغسطس ٢٠١٣، شن نظام الأسد في سوريا هجوماً مميتاً بالأسلحة الكيميائية مستخدماً غاز الأعصاب على ضواحي دمشق التي تسيطر عليها المعارضة، مما أسفر عن مقتل أكثر من ١٠٠٠ شخص وإصابة آلاف آخرين. وبالرغم

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): نستمع صباح هذا اليوم أولاً إلى المتكلمين المتبقين في قائمة مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". ويرجى من الوفود التي تأخذ الكلمة أن تتكرم بمراعاة حدود الوقت المقررة والمحددة بخمس دقائق للمتكلمين بصفتهم الوطنية، وسبع دقائق للبيانات التي يدلى بها باسم مجموعات من الدول. وكما أشرت في اجتماعنا التنظيمي المعقود في ٣٠ أيلول/سبتمبر (انظر A/C.1/71/PV.1)، نحث الوفود التي لديها بيانات طويلة نسبياً على الإدلاء بموجز مختصر لنصوصها وتقديم بياناتها الكاملة في شكل مكتوب لنشرها في البوابة الإلكترونية للجنة الأولى QuickFirst.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: verbatimrecords@un.org, Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



1633117 (A)



وتنظيم داعش، ولا بد من مساءلة مرتكبي تلك الهجمات الشنيعة من خلال كل الآليات المتاحة، بما في ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة في إطار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي مجلس الأمن. وبالترادف مع ذلك، يجب أن نصر على ضرورة معالجة النظام السوري للمخاوف العالقة بشأن إعلانه عن الأسلحة الكيميائية الذي حاولت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأكثر من عامين توضيحه دون نجاح بسبب تعنت النظام السوري.

وقدم السفير الهنغاري مولنار، الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي الثامن القادم لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بياناً باسم وزير خارجية هنغاريا ووزراء خارجية الدول الوديدة الثلاثة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية - الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة وبلدي، الولايات المتحدة. ويؤكد ذلك البيان على الأهمية التي تعلقها حكوماتنا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية وعلى اتخاذ قرارات في المؤتمر الاستعراضي القادم لتعزيز فعاليتها.

إن مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية يعقد في وقت عصيب. فالاستخدام المستمر للأسلحة الكيميائية، والنوايا المعلنة للجهات الفاعلة من غير الدول في الحصول على الأسلحة البيولوجية، وإدانة شخص في المملكة المتحدة مؤخراً أثناء محاولته الحصول على مادة الرايسين، تمثل كلها تذكراً قائماً بأن الأسلحة التي أدانها المجتمع الدولي بالفعل ما زالت تستخدم.

إن الفوائد الجمة المستمدة من التقدم المحرز في علوم الحياة تضع أيضاً قدرات الأسلحة البيولوجية في متناول الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية أكثر من أي وقت مضى. ويذكرنا تفشي فيروس إيبولا مؤخراً كيف يمكن أن يكون ذلك المرض مدمراً، وبأهمية تنمية القدرات الوطنية والدولية للكشف

من الأدلة الدامغة على استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية، لا يزال هذا النظام ينكر أي تورط في هذا الشأن. ومنذ انضمام سوريا إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد ذلك الهجوم المروع قبل ثلاث سنوات، سعى المجتمع الدولي بصورة جماعية إلى إعلان كامل ودقيق من جانب ذلك البلد عن برنامجه للأسلحة الكيميائية وتدميره الكامل الذي يمكن التحقق منه.

وفي آب/أغسطس الماضي، أصدرت آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، تقريرها الذي خلص إلى أن الجيش السوري مسؤول عن حالتين استخدمت فيهما الأسلحة الكيميائية بصورة مؤكدة في سوريا، وأن ما يسمى بالدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) مسؤولة عن حالة أخرى. والهجمات المنسوبة إلى الجيش السوري شملت براميل متفجرة أسقطتها مروحيات وأطلقت المواد السامة - غاز الكلور على الأرجح - في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في تلمنس وسرمين. وقد خلصت منظمة دولية مستقلة وخبيرة، هي آلية التحقيق المشتركة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، إلى نفس الاستنتاجات التي توصلت إليها الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، وهي أن النظام السوري دأب على استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبه بشكل ممنهج ومتكرر. ومن المستحيل الآن إنكار أن النظام السوري قد استخدم كيماويات صناعية سامة كسلاح مراراً في انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

إن مسار عملنا واضح. وعلى المجتمع الدولي أن يقف صفاً واحداً للحفاظ على سلامة وصلاحية اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقوانين والقواعد والمعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ولا بد لنا أن ندين جماعياً وبأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب النظام السوري

تعلق الهند أهمية كبيرة على الاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية بوصفهما مثالين على معاهدات غير تمييزية في ميدان نزع السلاح من أجل الإزالة الكاملة لنوع معين من أسلحة الدمار الشامل. ونجاح هاتين الاتفاقيتين يمكن أن يكون نموذجاً للقضاء على الأنواع الأخرى من أسلحة الدمار الشامل في المستقبل، بما في ذلك الأسلحة النووية.

وتؤكد الهند مجدداً أن نزع السلاح هدف أساسي من أهداف اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وينبغي أن يظل أولوية حتى يتحقق التدمير الكامل لجميع الأسلحة الكيميائية. والهند قد انتهت من تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠٠٩، في غضون الإطار الزمني المحدد في اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وينبغي للدول الحائزة المتبقية أن تفي بالتزاماتها في أقرب الآجال. فالتنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة أساسي لتحقيق هدف الاتفاقية والغرض منها. وتحقيق العالمية أمر أساسي أيضاً لنجاح الاتفاقية.

إن لدى الهند صناعة كيميائية كبيرة ومتنامية. وتملك الهند ثاني أكبر عدد من المرافق المعلنة وتستقبل أحد أكبر الأعداد من عمليات التفيتش التي تجريها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وينبغي تنفيذ أحكام الاتفاقية بطريقة لا تسبب عقبات أمام الأنشطة المشروعة، لا سيما في بلدان مثل الهند التي لديها صناعات كيميائية كبيرة ومتنامية.

وقد كان موقفنا الثابت هو أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت ومن قبل أي شخص وفي أي ظرف من الظروف، أمر لا يمكن تبريره، ويجب أن يخضع مرتكبو هذه الأفعال البغيضة للمساءلة. وقد أسهمت الهند في الجهود الدولية في إطار الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتدمير الأسلحة الكيميائية السورية ومرافق إنتاجها، وترحب بالتقدم المحرز حتى الآن في تدمير تلك الأسلحة. وقد أحطنا علماً

عن تفشي المرض والاستجابة له. وينبغي للدول الأطراف أن تستخدم مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية القادم لمواجهة تلك التهديدات باتخاذ إجراءات أقوى، بما في ذلك من خلال برنامج أكثر فعالية بين الدورات يركز على الخطوات العملية.

وترى الولايات المتحدة أنه ينبغي اتخاذ مثل هذه الخطوات في مجالات اعتماد تدابير وطنية قوية للتنفيذ وزيادة الشفافية، وتحسين التنسيق فيما بين الدول الأطراف للاستجابة لأي تفشي مشبوه أو هجوم بالأسلحة البيولوجية، وتقييم الأثر المحتمل على اتفاقية الأسلحة البيولوجية جراء التطورات العلمية والتكنولوجية، وتعزيز وتنسيق التعاون الدولي وبناء القدرات ذات الصلة. وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية في تلك المجالات يتوقف على مواءمة العملية الحالية فيما بين الدورات لتشمل أعمال خبراء أكثر تركيزاً، وزيادة الإشراف على العملية، والقدرة على اتخاذ القرارات المناسبة فيما بين مؤتمرات الاستعراض. وسيتطلب ذلك مزيداً من الوقت والموارد، إلا أن هذه الموارد الإضافية ستحسن قدرة اتفاقية الأسلحة البيولوجية على التصدي للتهديدات البيولوجية.

أخيراً، فإن الولايات المتحدة تتشاطر الشواغل التي أعربت عنها الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة فيما يتعلق بخطور الإرهاب الكيميائي والبيولوجي. تلك تهديدات حقيقية، والولايات المتحدة ترى أنه ينبغي التصدي لها في سياق الأطر الدولية القائمة، ومؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي يعقد في تشرين الثاني/نوفمبر يتيح فرصة للقيام بذلك.

السيد فارما (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.13). وسأدلى بنسخة مختصرة من بياني، مع إتاحة النسخة الكاملة في البوابة الإلكترونية للجنة الأولى.

وقد قدمت الهند، إلى جانب فرنسا، ورقة عمل مشتركة بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساعدة الواردة في المادة السابعة من الاتفاقية. وقد قدمنا، مع الولايات المتحدة، ورقة عمل مشتركة بشأن تعزيز تنفيذ المادة الثالثة من الاتفاقية. وقد استضافت الهند، كجزء من الاتصال الأوسع نطاقاً، حلقة عمل إقليمية بشأن المؤتمر الاستعراضي الثامن، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاتحاد الأوروبي، في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس في نيودلهي. وتبين هذه الجهود مساهمة الهند بمقترحات ملموسة بشأن الجوانب الرئيسية في الاتفاقية واستعدادنا للعمل مع الشركاء من أجل بناء قاعدة عريضة للفهم والاتفاق يمكن أن تكون مفيدة لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية.

وقد وضعت الهند ضوابط تصدير وطنية قوية ومبنية على القانون تتسق مع المعايير الدولية فيما يتعلق بمراقبة الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والتكسينية ووسائل إيصالها. وقدمت الهند تقاريرها وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدمت آخر معلومات مستكملة لديها في عام ٢٠١٥. وأحرزت الهند تقدماً كبيراً في انخراطها مع نظم مراقبة التصدير المتعددة الأطراف ذات الصلة بغية طلب العضوية الكاملة وانضمت، هذا العام، إلى نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلت به المراقبة عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.13).

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين. وتظل إيطاليا ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويظل وجود برامج الانتشار وشبكاته وصعوبة تأمين المواد الحساسة والمخاطر التي يشكلها حصول

بالتقارير الأخيرة للأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية. وقد شجعنا إجراء المزيد من المشاورات بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهدف الحل الكامل لجميع المسائل العالقة بروح من الثقة والتعاون.

ويساور وفد بلدي قلق عميق إزاء تقارير عن حيازة جماعية إرهابية للأسلحة الكيميائية ووسائل إيصالها والاستمرار في استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة في سورية والعراق من قبل الإرهابيين. إننا نعتقد أنه يجب أن يتخذ المجتمع الدولي تدابير عاجلة وحاسمة للحيلولة دون أي إمكانية لاستخدام للأسلحة الكيميائية في المستقبل. ويرحب وفد بلدي كذلك بالجهود الدولية التي تمهد السبيل إلى النجاح في إزالة ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢ من ليبيا وتدميرها في الخارج.

وتظل الهند ملتزمة بتحسين فعالية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة وتعزيز تنفيذها وتحقيق عالميتها. ونتشاطر الاهتمام الواسع النطاق بين الدول الأطراف بتعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها عن طريق التفاوض بشأن إبرام بروتوكول لهذا الغرض. ونعتقد أن ذلك أمر ضروري في ضوء التحديات الجديدة للسلم والأمن الدوليين الناجمة عن اتجاهات الانتشار، بما في ذلك التهديد الذي يشكله الإرهابيون أو الجهات الأخرى من غير الدول الذين يسعون إلى الحصول على العوامل البيولوجية أو التكسينات لأغراض إرهابية.

وتشارك الهند بنشاط في العملية التحضيرية لمؤتمر الدول الأطراف المفوضية إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن الذي سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقد دعمت عملية تشاور قوية على النحو المتوخى في القرار ٧٤/٧٠. ونود أن نشكر الرئيس المعين على إجراءاته مشاورات جيدة جداً.

القوات المسلحة السورية ونحث الجمهورية العربية السورية على الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن استنتاجات الآلية المشتركة أكثر مدعاة للقلق عندما نأخذ في الاعتبار المسائل غير المحسومة في إعلان سورية الأولي بشأن برنامج أسلحتها الكيميائية. وكذلك يساورنا قلق بالغ إزاء استنتاجات تؤكد استخدام داعش للأسلحة الكيميائية، ونعرب عن التزامنا بالعمل مع شركائنا من أجل التخفيف من التهديد الخطير الذي يشكله استخدام الإرهابيين لتلك الأسلحة.

وتولي إيطاليا أولوية عليا للتنفيذ الكامل للاتفاقية. وسيتيح لنا المؤتمر الاستعراضي لهذا العام فرصة لتعزيز هذا الصك الأساسي. ونعتقد أن اجتماعات اللجنة التحضيرية ذات الصلة واعدة جدا في ذلك الصدد، وسنسعى إلى ترجمتها إلى نتائج ملموسة. إننا نؤيد، بصفة خاصة، برنامج عمل ثاقب فيما بين الدورات للسماح باستجابة أكثر سرعة وفعالية للتهديدات الناشئة، فضلا عن تعزيز آلية استعراض التطورات العلمية والتكنولوجية. ولا تزال إيطاليا تشعر بالقلق، علاوة على ذلك، إزاء تزايد مشاركة جهات فاعلة من غير الدول في الأزمات والنزاعات الإقليمية وإزاء إمكانية حصولها على أسلحة الدمار الشامل. وإذ أننا على استعداد لمناقشة أي مبادرة تهدف إلى تعزيز قدرة المجتمع الدولي على منع استخدام أسلحة الدمار الشامل في الأعمال الإرهابية، فإننا نعتبر أن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يشكل دعامة أساسية للهيكل العالمي لعدم الانتشار.

ونشيد بالرئيس الإسباني للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على جهوده لتحقيق نتائج ناجحة للاستعراض الشامل لهذا الصك. إننا نعتقد أنه من الضروري مضاعفة مبادرات بناء القدرات في الدول التي تفتقر إلى الوسائل اللازمة، بغية تعزيز أثرها الملموس.

الإرهابيين عليها ووضع ضوابط تصدير فعالة لتحديات رئيسية، على الرغم من كل الجهود التي بذلت حتى الآن. وتذكرنا تلك التحديات بأهمية تحقيق عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. وندعو جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى التصديق عليها أو الانضمام إليها من دون تأخير أو شروط مسبقة.

وتؤيد إيطاليا، في إطار التحضير للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، الجهود الرامية إلى تعزيز نظام التفيتش وضمان تنفيذه تنفيذًا موحدًا على نطاق جميع الدول الأعضاء. ويدعو التقدم العلمي والتكنولوجي السريع، بما في ذلك التقارب بين الكيمياء والبيولوجيا، إلى زيادة مستوى تكيف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نعلق أهمية كبيرة على قدرات وخبرة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الاستجابة في غضون مهلة قصيرة لحالات الطوارئ ونشمن عاليا دروسها المستفادة في المجالات الكيميائية والمجالات الأخرى.

إننا راضون، فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة، عن النجاح في إزالة جميع سلائف الأسلحة الكيميائية من ليبيا في عملية نسقتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وساهمت فيها إيطاليا. وقد كان ذلك مثالا ممتازا للتعاون الدولي يجب تكميله بالمساعدة الكافية، مثل التدريب الفعال وبرامج بناء القدرات.

وقد استخدمت الأسلحة الكيميائية، للأسف، في السنوات الأخيرة على الرغم من جهود المجتمع الدولي. إننا ندين مرتكبي هذه الأعمال المروعة بأقوى العبارات. ونشيد بآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على العمل الذي اضطلعت به في ظل ظروف بالغة الصعوبة. ونعرب عن بالغ القلق إزاء النتائج التي توصل إليها تقريرها الثالث من استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب

مستعدة للعمل في مجلس الأمن لتحقيق ذلك الهدف، وتقديم المساهمات اللازمة لإيجاد طريقة للحيلولة دون زيادة استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية.

ورحبت اليابان بنجاح إزالة جميع الأسلحة الكيميائية من فئة ٢ من ليبيا في ٢٧ آب/أغسطس وتشيد بعمل السلطات الليبية وإسهام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، والبلدان المعنية.

واستثمرت اليابان الكثير من الموارد البشرية والمالية الممكنة للوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، ولا سيما في مشروع لتدمير الأسلحة الكيميائية المتخلى عنها في الصين. وعلى الرغم من أن مشاريع الأسلحة الكيميائية المهجورة تنطوي على مختلف التحديات والشكوك، حقق هذا المشروع بفضل التعاون الصيني تقدماً مطرداً. وفي هايرالونغ، أكبر موقع لدفن الأسلحة الكيميائية المخلفة في مقاطعة جيلين، على سبيل المثال، تجري عمليات التجريد والتدمير والحفر، وتستمر العمليات بنشاط، من أجل استكمال تدميرها بحلول عام ٢٠٢٢. وفيما يتعلق بخطة تدمير الأسلحة الكيميائية المهملّة مع المرافق المتنقلة، الوارد في مقرر الدورة السابعة والستين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، تم تدمير ٨٧ في المائة تقريباً من الأسلحة الكيميائية المهملّة التي أبلغت عنها اليابان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٢.

وفي الوقت نفسه، تدفعنا الحالة الصعبة إلى استنتاج أن إتمام عملية تدمير جميع الأسلحة الكيميائية المهجورة المعلن عنها، قد تتجاوز هذا الإطار الزمني. وبدأت مكاتب الأسلحة الكيميائية المهجورة، في كل من اليابان والصين مشاورات بشأن خطة العمل المقبلة بعد عام ٢٠١٦. وتؤكد اليابان من جديد التزامها بمواصلة بذل أكبر قدر ممكن من الجهود لإحراز تقدم فيما يخص مشاريعها بالتعاون مع شعب الصين وحكومتها.

السيد سانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): لقد أسهمت اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة إسهاماً كبيراً في الأمن الدولي من خلال تدمير الأسلحة الكيميائية بطريقة فعالة وقابلة للتحقق. إننا نثني على الجهود المستمرة التي تبذلها الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة الكيميائية من أجل تدمير مخزوناتهما. ولا يزال تدمير الأسلحة الكيميائية - مع التدمير القابل للتحقق لأكثر من ٩٠ في المائة من جميع المخزونات المعلنة - يمثل الهدف الأساسي للاتفاقية ريثما يتم إنجاز المهمة.

ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ التدابير الوطنية لمنع ظهور وانتشار الأسلحة الكيميائية من جديد. وعلى وجه الخصوص، أصبحت زيادة التهديد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، مسألة وشيكة. ويجب علينا قطعاً منع الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة من الوقوع في الأيدي الأثمة.

كما إنه من المهم أن نوحّد جهودنا صوب تحقيق عالمية الاتفاقية. وستواصل اليابان تقديم الخبرة والمساعدة التقنية من أجل تيسير الانضمام إلى الاتفاقية من جانب الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً فيها. ونشجع الدول الأربع المتبقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على إعادة النظر في مواقفها والتغلب على الحواجز الداخلية بغية انضمامها المبكر.

لا يجوز استخدام الأسلحة الكيميائية، تحت أي ظرف من الظروف. وقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى استنتاج مفاده أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية في موقعين، وأن تنظيم داعش قد نفذ هجمات بغاز الخردل في حلب. وتدين اليابان بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية وانتهاك دولة طرف لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وأكدنا مراراً بأن محاسبة الجناة أمر حاسم. واليابان

الطابع العالمي على الاتفاقية والتنفيذ الفعال والمتوازن لجميع موادها، وخاصة المادة العاشرة.

وما فتئت باكستان تشارك بنشاط في العملية التحضيرية والمؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن نقدر الطريقة التي تمت بها التحضيرات للمؤتمر الاستعراضي. ويسرنا أن نساعد الرئيس، كصديق للرئيس بشأن مستقبل برنامج ما بين الدورات ووحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وكذلك أحد نواب رئيس المؤتمر الاستعراضي.

ويوفر المؤتمر الاستعراضي فرصة لاستعراض تنفيذ جميع مواد الاتفاقية وتعزيزها بشكل متوازن وشامل. وتعتقد باكستان أن الطريقة الموثوقة والمستدامة لتعزيز الاتفاقية تتم من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى إبرام بروتوكول ملزم قانونا يعالج مسألة التحقق والتنفيذ لجميع مواد الاتفاقية.

وتمثل آلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أداة تنفيذية هامة للتحقيق. لكن لا يمكن أن تشكل لا الآلية، ولا تدابير بناء الثقة الطوعية، بديلا عن الحاجة إلى تكريس آلية التحقق التي تنص عليها الاتفاقية. وفي ضوء الاختلافات في الرأي بين الدول الأطراف بشأن الحاجة إلى وضع بروتوكول ملزم قانونا، سيواصل وفد بلدي المشاركة البناءة في جميع المناقشات، سعيا إلى تحقيق تقدم، عندما يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء.

وتشارك باكستان في تقديم ثلاث ورقات عمل في المؤتمر الاستعراضي، اثنتين قدمتهما الصين بشأن مدونة قواعد السلوك للعلماء في المجال البيولوجي، ونظام مراقبة التصدير بموجب إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وورقة عمل مشتركة قدمتها فرنسا وهند بشأن بيانات المساعدة طبقا للمادة السابعة. وقد عملت باكستان بشكل مكثف في هذه المجالات. وقد اتخذنا تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية شاملة، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، لتنظيم علوم الحياة في باكستان وتعزيز أنظمة السلامة

ولا يمكن تنفيذ هذه المشاريع غير المسبوقة والصعبة للغاية، إلا من خلال هذا التنسيق والتعاون.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية المزمع عقده خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، فإن اليابان مصممة على التوافق مع الدول الأطراف، والالتزام بالتوصل إلى اتفاق لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية استنادا إلى المداولات التي قمنا بها خلال عملية ما بين الدورات. وتشيد اليابان بالسفير مولنار من هنغاريا، الرئيس المعين، على مشاركته النشطة في الأعمال التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي.

وخلال المؤتمر، نود التركيز على بعض النقاط من وجهة نظرنا الوطنية، على غرار استعراض عملية ما بين الدورات وزيادة تطوير إطار الاستعراضين العلمي والتكنولوجي، وتعزيز التنفيذ على الصعيد الوطني، فضلا عن تحسين التعاون مع المنظمات الدولية.

ونشدد أيضا على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية. إننا نرحب بانضمام أنغولا، ونشجع بقوة الدول الأخرى غير الأعضاء على الانضمام. إن اليابان، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، والأوساط الأكاديمية والبحثية، مستعدة لتقديم التعاون والمساعدة المحتملة المتعلقة بالاتفاقية للدول الأطراف المحتاجة.

السيدة جنجوا (باكستان) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد باكستان البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.13).

وتشكل اتفاقيتا الأسلحة البيولوجية، والأسلحة الكيميائية، ركيزتين مهمتين لهيكل الأمن الدولي. وتظل باكستان ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونقدر إسهامها في الأمن العالمي وإمكانية تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. وتشمل أولوياتنا إضفاء

ولذلك، أيدنا الاقتراح الروسي المتعلق بإبرام اتفاقية بشأن الإرهاب البيولوجي والكيميائي، في مؤتمر نزع السلاح.

وبغية الاستفادة من الإمكانيات الكاملة للنظم التنظيمية، بما في ذلك تدابير مراقبة الصادرات، تعد الحماية المادية الوطنية، والمساعدات الدولية وبناء القدرات، أدوات رئيسية لمنع الجهات من غير الدول من حيازة أو إنتاج أو استخدام مثل هذه الأسلحة. ويوصف باكستان شريكا في النظام العالمي لعدم الانتشار، فإنها قد وضعت ونفذت نظام مراقبة تصدير شامل ومتناسق تماما مع المعايير الدولية، بما في ذلك فريق أستراليا. وأقر شركاؤنا وقدرنا نظامنا الشامل لمراقبة الصادرات، وتنفيذه الفعلي.

السيد فان دير كواست (هولندا) (تكلم بالإنكليزية):
تشعر هولندا بالجزع إزاء حقيقة أننا نجتمع مرة أخرى هذا العام مجبرين على تناول مسألة برنامج الأسلحة الكيميائية السورية. وهناك عدة أسباب لضرورة أن نواصل تناولها.

أولا، هناك مسألة الإعلان الذي قدمته سورية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فعلى الرغم من مرور عامين من المشاورات المكثفة، لا تزال العديد من التساؤلات قائمة حول دقة الإعلان واكتماله. ويتحتم على سورية تسوية هذه المسألة وإقناع المجتمع الدولي بأسره أنها قد أعلنت عن برنامج أسلحتها الكيميائية بالكامل وأنه قد تم تفكيكه بصورة كاملة ولا رجعة فيها.

ثانيا، خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت هناك العديد من الادعاءات باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية. وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، في تقريرها الثالث إلى أن سورية مسؤولة عن هجوميين بالأسلحة الكيميائية على سكانها وأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام مسؤول عن هجوم واحد. ولذلك فإننا لم نعد نتكلم عن استخدام مزعوم؛ بل عن استخدام مؤكد. وسورية طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال

البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيز الضوابط على تصدير العوامل البيولوجية والسميات. واعتمد نظام باكستان القوي لمراقبة الصادرات، أفضل المعايير الدولية.

ولا تزال باكستان ملتزمة التزاما تاما بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وتواصل مشاركتها بشكل نشط وبناء في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نولي أولوية عالية لأحكام الاتفاقية المتصلة بالتعاون والمساعدة الدوليين، فضلا عن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الكيميائية. ونعتقد أن التنفيذ الفعال للمادة الحادية عشرة سيؤدي إلى دعم أقوى يتيح تحقيق الأهداف الشاملة للاتفاقية.

وتواصل باكستان تقديم المساعدات الأساسية والمتقدمة الإقليمية والدولية ودورات في مجال الحماية. وفي هذا الصدد، عقدت الدورة الدراسية المتقدمة بشأن تقديم المساعدة والحماية، في إسلام آباد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي، وستعقد الدورة المقبلة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام كذلك.

إننا ندين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وفي أي مكان. ونحن نرحب بالإنجازات التي تحققت فيما يخص تدمير الأسلحة الكيميائية السورية والليبية. كما أننا نقدر الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

ولا يمكن التشديد بما يكفي على أهمية التجارة المشروعة بدون عوائق، في الأسلحة الكيميائية والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا بين الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات على السواء للأغراض السلمية. وتتشاطر باكستان والشواغل الناجمة عن خطر احتمال إنتاج وحيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب الأطراف الفاعلة من الدول وغير الدول.

العضوية العالمية من خلال التنفيذ الوطني الفعال وزيادة الثقة بين الدول الأطراف؛ ثانيا، التأكد من أن التطورات الراهنة في مجال العلوم والتكنولوجيا تحتل مكانة مركزية في المداورات الخاصة باتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ ثالثا، تعزيز العملية التي تجرى ما بين الدورات بمنح الدول الأطراف سلطة اتخاذ قرارات ملزمة أثناء هذه العملية؛ رابعا، توسيع نطاق وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، حيث إن مجرد إضافة موظفين اثنين يعمل بالفعل على تعزيز كفاءتها وقدراتها بشكل كبير، وهو أمر تهمس الحاجة إليه.

وفي الختام، تدعو هولندا وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمؤسسات المعنية الأخرى إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها بغية تعزيز القدرة العالمية على مكافحة تفشي الأمراض المعدية ومنع ازدواجية الجهود. وقد أوضح تفشي فيروس الإيبولا الحاجة إلى ذلك، ويجب تشجيع اتخاذ خطوات إيجابية لمعالجة هذه الحاجة.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أداتان لا غنى عنهما في الجهود الرامية إلى مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكثيرا ما تنال المسائل المتعلقة بالأسلحة النووية اهتمامنا الكامل، ولا يمكن التقليل من أهميتها. ولكن ينبغي ألا نغفل الأسلحة البيولوجية والكيميائية في سعينا إلى تحقيق عالم أكثر أمنا.

وقد أدلى بهذا البيان بالإضافة للبيان الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.13).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.61.

السيد فرويلوسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): لقد وجهت بولندا اهتماما خاصا على نحو تقليدي في المناقشة التي جرت بشأن "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" للمسائل

الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وقد خرقت بوضوح التزاماتها بموجب الاتفاقية وتصرفت على نحو يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

والحجج القائلة بأن هذا ليس هو التقرير النهائي للآلية المشتركة لاغية وباطلة. ولن يعيد التقرير الرابع للآلية النظر فيما خلصت إليه من استنتاجات سابقة. بل سيكمل تقييمها للحالات الثلاث التي لم يكن لديها الوقت لإنهائها سابقا. ومن الواضح أنه يجب أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم تجاه تلك الأعمال البشعة، وتدعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الرد بشكل حاسم على هذا الانتهاك للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي ضوء ما ذكرت، تؤيد هولندا إدراج عبارات قوية بشأن هذه المسألة في مشروع القرار المعني بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية (A/C.1/71/L.61). وبوصفنا البلد المضيف لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نتطلع هولندا إلى الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للمنظمة. وناشد الدول الأربع التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك دون تأخير. وسيكون انضمام جميع دول العالم إليها هدية مناسبة في ذكرى إنشائها.

ونتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. ويكتسي التأكد من أن يحقق ذلك المؤتمر نتائج طموحة ودائمة أهمية أكثر من أي وقت مضى. وقد رأينا أن الجهات الفاعلة الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول لم تعد تمتنع عن استخدام الأسلحة الكيميائية. ومع تزايد سرعة التقدم التكنولوجي وسرعة نشر الأسلحة البيولوجية، أصبح القيام بذلك أكثر سهولة من أي وقت مضى.

وتولي هولندا أهمية كبيرة لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولذلك فإننا نركز، أولا، على تشجيع الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية بالسعي إلى تحقيق

الأسلحة الكيميائية في مجالات التعاون الدولي، ونزع السلاح، ومنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية والحماية منها.

ويجب أن يكفل مشروع القرار دعماً شاملاً من المجتمع الدولي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية ولتحقيق عالمية الاتفاقية وتنفيذها برمتها. وينبغي أن تكون الرسالة قوية وموحدة، وأن تشجعنا على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء. وهذا ما تحتاجه المنظمة فيما تواجهه من تحديات عديدة وما تشارك فيه في مناقشات بشأن تحولها في المستقبل.

ولتحقيق هذا الهدف، نظمت بولندا عملية مفتوحة وشفافة، بدءاً بالمشاورات المبكرة في لاهاي، تلتها جولتان من المناقشات في نيويورك. وكان علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه نظراً إلى السياق السياسي المعقد، لم تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الهيئات الدولية حتى الآن من معالجة أكبر تحد يواجه مصداقية الاتفاقية، الذي ينبثق عن نتائج آلية التحقيق المشتركة. بيد أن الجمعية العامة ولجنتها الأولى يجب ألا تظلا صامتين فيما يتعلق بتلك النتائج. فالنتائج تبين أن استخدام الأسلحة الكيميائية لم يعد فكرة مجردة. وعلينا أن ندين بأشد العبارات الممكنة هذا الاستخدام وأن نبعث بإشارة موحدة مفادها أن المسؤولين عن ذلك سيخضعون للمساءلة.

وواجهت بولندا مرة أخرى هذا العام آراء متباينة - بل ومتناقضة ويستبعد كل منها الآخر - للدول الأعضاء. وقد ثبت أن إيجاد أرضية مشتركة أصبح أكثر صعوبة من أي وقت مضى. وبصفتها المقدم الوحيد لمشروع القرار، فقد تعين على بولندا تحمل المسؤولية عن تجسيد الحالة الراهنة لتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، مع الاستفادة من المناقشات التي تعقد في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي نيويورك. وقد بذلت بولندا قصارى جهدها لتقديم نص واقعي يستند إلى حقائق. وإننا ندرك تماماً الحالة الدينامية والمتغيرة ولن نتوقف جهودنا الرامية إلى تحقيق ذلك.

المتصلة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ولا نزال ملتزمين بقوة بفكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية وندعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في هذا الصدد. وللأسف، بعد مرور ما يقرب من ٢٠ عاماً على دخول الاتفاقية حيز النفاذ، يقف المجتمع الدولي بعيداً عن تحقيق هذا الهدف الطموح.

ومن دواعي القلق البالغ أنه خلال العامين الماضيين قوضت بصورة كبيرة ركيزة الاتفاقية - المعايير الدولية ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا يؤثر على مجمل نظام الاتفاقية ومصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية اليوم. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، رحبت بولندا باعتماد مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥) في العام الماضي، الذي أنشأ آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة لتحديد المتورطين في استخدام المواد الكيميائية كأسلحة في الجمهورية العربية السورية. وبعد ذلك بسنة، قدمت الآلية ما توصلت إليه من نتائج أولى، التي تثير قلقاً بالغاً. فضلاً على ذلك، فقد بات لدى الجهات الفاعلة من غير الدول سبل للحصول على المواد الكيميائية السمية وقد تستخدمها لأغراض إرهابية. ولم ينته بعد القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية، رغم التقدم الكبير المحرز هذا العام فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية الليبية. وأخيراً، لم يتحقق بعد إضفاء الصبغة العالمية على اتفاقية الأسلحة الكيميائية بشكل كامل، مما يعوق تحقيق هدف الاتفاقية وغرضها.

وهذا هو السياق الذي عرضت فيه بولندا، كما في السنوات الماضية، مشروع قرارها A/C.1/71/L.61، بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ويكمن الهدف الرئيسي لهذا الجهد في ضمان الحصول على اعتراف واضح بالدور الاستثنائي لاتفاقية

الكيميائية السامة وحدها فحسب. وهناك أدلة على سيطرة الإرهابيين على بعض المصانع الكيميائية وتمكنهم من الحصول على الوثائق ذات الصلة بإنتاج الأسلحة الكيميائية.

ومن المؤسف حقا أنه بدلا من أن نكافح هذا التهديد معا، أن بعض البلدان الغربية ما تزال تواصل مساعيها لإثارة مزاعم لا مبرر لها ضد الحكومة السورية التي تقاتل بتفان ضد الإرهاب الدولي في أراضيها. وقد أصبحت التهديدات الناشئة عن استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب أكثر وضوحا ويتعين علينا العمل معا للتصدي لها.

ويدرك الأعضاء جميعا أن وزير خارجية الاتحاد الروسي، السيد لافروف، قد أعلن في ١ آذار/مارس من هذا العام عن مبادرة هامة للغاية بشأن وضع اتفاقية دولية للإرهاب الكيميائي، على أن تعرف باسم "اتفاقية الإرهاب الكيميائي والبيولوجي" في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف.

وننوه على وجه الخصوص، إلى أن نظام اتفاقية مكافحة الإرهاب التي سيتم التوصل إليها في المستقبل - فيما يتعلق بوضع مبادئ مشتركة معروفة تتشاورها جميع الدول في كفاحها ضد استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب - لن يقوض الصكوك الدولية القائمة سلفا، بل سيساعد على الوفاء بها وتعزيزها. ويجب علينا أن ندعو معا إلى التعجيل ببدء المحادثات بشأن هذه الاتفاقية، على أن يتم ذلك بأكبر مشاركة ممكنة من جميع الدول والمنظمات الدولية والأطراف المعنية الأخرى.

ونؤيد بطبيعة الحال أيضا المبادرات الجديدة الرامية إلى زيادة فعالية الإجراءات المشتركة في مكافحة التهديد المتزايد الذي يشكله استخدام أسلحة الدمار الشامل في الإرهاب. ونود أن نشير بصفة خاصة في ذلك الصدد، إلى الاقتراح الذي قدمه أصدقائنا الهنود بشأن عقد مؤتمر قمة منفصل للدول يكرس لهذا الأمر في عام ٢٠١٨. ومن الضروري إيلاء مزيد من الاهتمام لمسائل تعزيز الآليات القائمة سلفا. وما زلنا نشارك بنشاط في

وختاما، أود الإعراب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات المكثفة بشأن مشروع القرار. فهذه المناقشات أكدت على وجود دعم سياسي شامل في جميع المناطق لتنفيذ جميع ركائز الاتفاقية، وكذلك الشواغل المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وتأمل بولندا أن تؤخذ جهودها بصفقتها مقدم القرار في الحسبان وأن تقبل اللجنة الأولى النص التوفيقي لمشروع القرار في هذا الوقت الحرج.

السيد يرمالكوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):

إننا نود أن نعتقد حقا أن بوسعنا جميعا - نحن الموجودين هنا اليوم - أن نوحّد صفوفنا ونعمل معا لمعالجة المشاكل الحقيقية التي تواجهنا بدلا من التسبب بمشاكل أخرى جديدة. وينبغي ألا نتوهم أبدا أن جميع الأشياء مترابطة في عالمنا، خاصة حين يحاول البعض الربط بين المناقشات التي أجريناها بشأن نزع السلاح النووي والمناقشات التي نجريها اليوم بشأن "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية، يبدو الأمر وكأن كل شيء واضح تماما، حيث أعطيت لها أولوية في أعقاب قصف إحدى الدول النووية اثنتين من المدن اليابانية في عام ١٩٤٥ وبعد الجهود الهائلة التي بُدلت في عام ١٩٤٩. غير أننا الآن نعيش في عالم - ونحن في العقد السابع منذ ذلك الوقت - خال من الحروب العالمية وينعم بالأمن والاستقرار الاستراتيجيين. وفي حال تمكننا من التوصل إلى اتفاق على أمر أكثر إيجابية، فإن ذلك سيكون ممتازا بطبيعة الحال. غير أن المسألة الرئيسية هنا هي أن نتفق، لا أن يفرض أي منا شيئا على الآخرين.

والواقع أن المشاكل الحقيقية التي نواجهها - أي التهديدات الحقيقية - لا تزداد إلا بسبب أنواع أسلحة الدمار الشامل الأخرى غير النووية. فأولا، تتعلق تلك الأنواع باستخدام المقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجماعات الإرهابية الأخرى غير المشروعة لأساليب القتال المسمومة وليس المواد

ونعرب عن رفضنا للمساعي الرامية إلى تجاوز بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يشمل - خلافا لاتفاقية الأسلحة البيولوجية - حظرا مباشرا على استخدام الأسلحة البيولوجية. وندعو الدول التي لا تزال لديها تحفظات على هذه النقطة إلى سحبها فوراً.

ونرى أن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة تمثل إحدى الأدوات الأكثر تمثيلاً، وتؤدي دوراً فاعلاً في مجال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وما برحت روسيا تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية على نحو مستمر. وقد دمرنا بالفعل نسبة ٩٥ في المائة من جميع ترساناتنا من تلك الأسلحة. وندعو إلى القضاء التام على جميع إمدادات الأسلحة الكيميائية المتبقية في جميع أنحاء العالم تحت رقابة دولية وفي أقرب وقت ممكن.

ويجب علينا في ذلك السياق، أن ننوه إلى إسهامنا الناجح بوجه عام في نزع الأسلحة الكيميائية في سوريا. وتمكنا بالفعل - بمساعدة المجتمع الدولي وتحت إشراف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - من القضاء على القدرة العسكرية الكيميائية لسوريا. وقد تحققت هذه النتيجة الإيجابية بفضل الموقف البناء للحكومة السورية التي عملت معنا في ظروف غير مسبقة، بالنظر إلى تفشي الإرهاب الدولي في البلد. ويجب علينا إدراك ما هو بديهي، أي أنه لم تعمل أي من الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بهذا التفاني في مجال نزع السلاح مثلما فعلت سوريا.

ولم يعد الملف الكيميائي في سوريا حالة طوارئ في الوقت الحالي. وينبغي النظر في المسائل المتبقية في إطار جدول الأعمال العادي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية دون أي تسييس لا مبرر له. وينبغي أن يكون هذا النهج المسار المعتاد وغير الميسر لعمل المنظمة.

إجراء استعراض شامل للجهود المبذولة في إطار قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وختاماً، نتطلع إلى القرارات التي ستساعد على الوفاء بولاية القرار التي تنص على عدم السماح بحصول الإرهابيين وغيرهم من الجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

ويتشاطر الوفد الروسي بطبيعة الحال، البيان المؤيد لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، الذي قدمه رئيس المؤتمر الاستعراضي المقبل للاتفاقية، السفير مولنار (انظر A/C.1/71/PV.13). وقدمت روسيا أيضاً عدداً من المقترحات الملموسة في إطار اتخاذ خطوات ثابتة ومستمرة للبحث عن أفضل الحلول لجميع المشاكل المتراكمة التي تنطوي عليها الاتفاقية. وعلى وجه الخصوص، يدعو مشروع قرار المؤتمر الاستعراضي إلى إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية ذي ولاية تفاوضية. ويتمثل عمل الفريق في وضع تدابير وتوصيات ترمي إلى تعزيز الاتفاقية وتحسين تنفيذها، وهو ما سيتم إدراجه ضمن مشروع الوثيقة الملزمة قانوناً حسب الاقتضاء.

وقدمت روسيا عدداً من الاقتراحات الإضافية أيضاً أثناء وضع مبادرتنا المذكورة. أولاً، ندعو إلى إنشاء أفرقة طبية متنقلة بحيث يمكن استخدامها لمكافحة تفشي الأوبئة الخطيرة فضلاً عن التحقيق في حالات استخدام الأسلحة البيولوجية.

ويدعو اقتراحنا الثاني إلى إنشاء لجنة استشارية علمية لإجراء استعراض سنوي للإنجازات في مجال التكنولوجيا الحيوية وتقديم المشاورات المناسبة من الدول الأطراف. وفي ذلك الصدد، فإننا بحاجة إلى تمثيل إقليمي نسبي بطبيعة الحال.

ونحن على استعداد لمناقشة ودعم المبادرات الأخرى الرامية إلى تعزيز نظام الاتفاقية. وننوه في ذلك السياق على وجه الخصوص، بالاقترح البناء الذي قدمه أصدقاؤنا الصينيون بإنشاء آلية لمراقبة التصدير في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

جميع أنحاء العالم. وقد تم تدمير نحو ٩٣ في المائة مما يزيد على ٧٠.٠٠٠ طن متري من عوامل الأسلحة الكيميائية الفتاكة.

وتشيد جنوب أفريقيا بعمل المجتمع الدولي في دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم مما أُحرز من تقدم، لا يزال هناك عمل كثير يتعين القيام به. فالعديد من الأسلحة الكيميائية القديمة والمخلفة لا تزال تشكل خطراً على الناس والبيئة، فضلاً عما تنطوي عليه إزالتها من تحديات تقنية. ويساورنا القلق كذلك من أن هناك، بموازاة الإنجازات المعلنة، تحديات أمنية جديدة وناشئة تهدد بتقويض مكاسب نزع السلاح التي حققتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويساورنا القلق بصفة خاصة إزاء التقارير عن الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية، بما في ذلك من جانب أطراف فاعلة من غير الدول.

ونرحب بالتقدم الذي أحرزته الدول الأطراف الرئيسية الحائزة لها لتدمير ما تبقى لديها من مخزونات الأسلحة الكيميائية والأسلحة الكيميائية المخلفة والأسلحة الكيميائية القديمة. وفيما يتعلق بمخزونات الأسلحة الكيميائية، فإننا نخطط علماً بأن جميع الدول الحائزة لها، بما في ذلك الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، في سبيلها إلى الوفاء بالمواعيد النهائية للإنجاز بشأن تدمير ما تبقى لديها من مخزونات الأسلحة الكيميائية.

ونرحب أيضاً بإعلان منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن إزالة السلائف الكيميائية من ليبيا. كما نرحب بالتقدم المحرز صوب إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري، بما في ذلك تدمير أسلحتها الكيميائية، وبالتقدم الكبير المحرز صوب تدمير مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية تنفيذاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقية ومقررات المجلس التنفيذي ذات الصلة.

ونلاحظ بقلق الاستنتاجات التي خلص إليها آخر تقرير لآلية التحقيق المشتركة، ونتطلع إلى تلقي تقريرها المقبل. ونتوقع أن تجري الآلية مهمتها بصورة مهنية وموضوعية ونزيهة.

ولدينا طائفة من الأسئلة الجدية بشأن تبرير الاستنتاجات التي قدمها الخبراء من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وقد عبّرنا عن ذلك في مناسبات عديدة أثناء المشاورات غير الرسمية بشأن مشاريع قرارات الجمعية العامة، وبالتالي، مضينا إلى تعميم وثيقة العمل تلك. ويؤدي تحويل الانتباه إلى المسائل الوطنية إلى صرفه عن المسائل الأخرى التي لا تقل أهمية بالنسبة للمنظمة، علاوة على أنه يعطي صورة مشوهة عن الوضع الحقيقي في سوريا نفسها. وإذا لم يُعدل مشروع القرار على النحو الواجب، فمن المستبعد أن يكون بمقدور روسيا أن تؤيده.

وأدعو مرة أخرى جميع الدول المسؤولة إلى العمل معا بشأن المشاكل الحقيقية القائمة، بدلا من إيجاد مشاكل جديدة.

السيدة مانكوتيو - كومشا (جنوب أفريقيا) (تكلمت

بالإنكليزية): نظرا للعواقب الإنسانية المدمرة المرتبطة باستخدام أسلحة الدمار الشامل، ليس هناك أي سبب على الإطلاق يمكن أن يبرر استخدام هذه الأسلحة من قبل أية جهة وتحت أي ظرف من الظروف. ويرى وفد بلدي أن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل ما زالت إحدى أولوياتنا الرئيسية. ويشمل ذلك تحقيق العالمية والتنفيذ الكامل وغير التمييزي لجميع أحكام اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية) واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، فضلاً عن إحراز التقدم على نحو شفاف ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منه صوب نزع السلاح النووي.

إن جنوب أفريقيا تقر بدور اتفاقية الأسلحة الكيميائية في تعزيز السلام والأمن الإقليميين والدوليين على النحو المبين في الاتفاقية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقدم الكبير المحرز في تدمير الأسلحة الكيميائية ومرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية

الاجتماعية والاقتصادية للبلدان. وتعتقد جنوب أفريقيا أنه لا بد من زيادة التنسيق والمساعدات على الصعيد الدولي لتخفيف عبء التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. والمبادرات مثل التبادل في مجال العلوم والتكنولوجيا البيولوجية، وتعزيز بناء القدرات في ميادين مراقبة الأمراض واكتشافها وتشخيصها واحتواء الأمراض المعدية، من بين العديد من المبادرات الأخرى، يمكن مواصلة استكشافها.

ومع اقتراب مؤتمر عام ٢٠١٦ لاستعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، فإن جنوب أفريقيا ستعمل بصورة بناءة من أجل التوصل إلى نتائج ستعزز الاتفاقية وتنفيذها المتوازن، بما في ذلك عن طريق تعزيز عملية ما بين الدورات ووحدة دعم تنفيذ الاتفاقية تحظى بموارد كافية. وفي ذلك الصدد، أسهمت جنوب أفريقيا بنشاط في المناقشات المتعلقة بالمادة السابعة من الاتفاقية بتقديم ورقة عمل بشأن إجراءات تقديم المساعدة بموجب هذه المادة، التي اقترحت أيضا مبادئ توجيهية محتملة لطلب المساعدة. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت جنوب أفريقيا أيضا ورقة عمل بشأن التخطيط المستقبلي لوحدة دعم التنفيذ والهياكل الوظيفية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بغية الإسهام في التوصل إلى نتائج موضوعية في المؤتمر الاستعراضي.

وفي الختام، من الأهمية بمكان إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية القضاء الفعال على جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ولذلك، ناشد البلدان التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقيتين أن تفعل ذلك بدون تأخير.

السيد بولارد (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

تدين المملكة المتحدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، من جانب أي كان، وفي أي مكان. واستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا أمر مروع. ومنذ آخر اجتماع للجنة الأولى، كانت هناك أكثر من ١٠٠ من ادعاءات استخدام الأسلحة

وإذ نحن على استعداد بصورة إيجابية للمشاركة في المناقشة الجارية بشأن الأولويات المقبلة ودور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية حتى بعد عام ٢٠٢٥، ودور الأطراف الفاعلة من غير الدول فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، وعمل الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالإرهاب التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن المناقشات حول منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية، فإننا نعتقد أن الأهداف الرئيسية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتركيزها الرئيسي في الأجل القصير يجب أن تظل مُنصبةً على نزع السلاح الكامل وإزالة جميع الأسلحة الكيميائية المعلن عنها تحت رقابة دولية صارمة وفعالة، وفقا للاتفاقية.

وفي ذلك السياق، نرحب بإنشاء فريق عامل مفتوح العضوية بشأن الأولويات المقبلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفه آلية غير رسمية لتلقي الأفكار والمقترحات من الدول الأطراف والأمانة العامة ومناقشتها وإيلائها الأولوية وبلورتها وإدماجها، بشأن الأولويات المقبلة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن أي جانب من جوانب الاتفاقية أو التطورات ذات الصلة بها. ويشرف جنوب أفريقيا أن تشارك في الفريق المسؤول عن وضع أساليب وبرامج العمل بالتشاور مع الدول الأطراف.

وما زالت جنوب أفريقيا ملتزمة بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتنفيذها لكفالة تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية. ولا يزال وفد بلدي يشعر بالقلق إزاء الخطر الذي تشكله الكائنات الموجودة طبيعيا، فضلا عن تلك التي يمكن تصنيعها والتلاعب بها على نحو متعمد لاستخدامها كأسلحة دمار شامل.

وعلاوة على الفوائد الأمنية الواضحة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن الاتفاقية تتضمن أيضا أحكاما هامة بشأن التعاون والمساعدة يمكن أن تعزز قدرة المجتمع الدولي على مكافحة الأثر المدمر للأمراض على صحة الناس والتنمية

لذلك من الضروري أن تكون لدينا استجابة دولية قوية. ويجب أن نعمل معا على تحقيق العدالة لضحايا هذه الأسلحة المقتتة ولكفالة توقف أي جهة عن استخدام الأسلحة الكيميائية واستخدامها في أي مكان.

إن استخدام داعش للخرذل الكبريتي يشكل أيضا جريمة حرب. وتأكيد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية في العراق يؤكد تجاهل هذه الجماعات الكامل لسيادة القانون الدولي وقواعد السلوك. ولا يؤدي ذلك إلا إلى تعزيز التزامنا بدحر داعش وكل ما تمثله.

وبعيدا عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء المسائل العالقة التي أبرزتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تموز/يوليه، وهي أنه لا تزال هناك ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات في إعلان سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. إن عدم أمانة الحكومة السورية وعرقلتها المتعمدة في تعاملاتها مع آلية التحقيق المشتركة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية يدفعنا إلى الاعتقاد بأن سورية قد سعت إلى الحفاظ على قدراتها في مجال الأسلحة الكيميائية. وما لم يستجيب المجتمع الدولي بقوة، قد نرى استبقاء هذه القدرات واستمرارا لاستخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة.

وهناك أيضا جوانب إيجابية فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية. فقد حققت العالمية تقريبا، ونحث بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تتخذ بعد إجراءات إيجابية للانضمام إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك دون تأخير. وتؤيد المملكة المتحدة تعزيز الاتفاقية، بما في ذلك تنفيذها الكامل والفعال على الصعيد الوطني والحفاظ على مصداقية نظامها للتحقق. ونرحب تحديدا بالجهود الجارية للتصدي لاستخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية عن طريق تنفيذها الكامل وتعزيز الآليات القائمة.

الكيميائية. والأغلبية الساحقة من تلك الادعاءات وُجّهت ضد نظام الأسد. وجميع الادعاءات الموثوقة بأن الأسلحة الكيميائية قد استُخدمت يجب التحقيق فيها، وأي جناة يتم تحديدهم يجب أن يخضعوا للمساءلة.

وبعد عام من التحقيقات المضنية التي أجرتها آلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، نشرت الآلية نتائجها الواضحة. أولا، استخدمت القوات المسلحة العربية السورية الأسلحة الكيميائية في تلمنس، سورية، في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١٤. ثانيا، استخدمت القوات المسلحة العربية السورية الأسلحة الكيميائية في سرمين، سورية، في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٥. ثالثا، استخدمت داعش الأسلحة الكيميائية في مريا، سورية، في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥. ونحن ننتظر لتلقي الأخبار في نهاية الشهر حول ما إذا كانت ستكون هناك نتائج إضافية عن تحديد المسؤولية في ثلاث حالات أخرى أكدت فيها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام الأسلحة الكيميائية. وعلاوة على ذلك، فإن أعمال النظام السوري في استخدام براميل متفجرة تحتوي على غاز الكلور، حسبما ذكرته بوضوح الآلية المشتركة، انتهاك واضح لقرارات مجلس الأمن، ٢١١٨ (٢٠١٣)، ٢٢٠٩ (٢٠١٥) و ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وللتزامات سورية بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وما انفك أعضاء اللجنة الأولى يقولون منذ فترة طويلة أن المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية يجب أن يحاسبوا. والآن وقد تأكد بوضوح أن استخدام الأسلحة الكيميائية قامت دولة عضو في الأمم المتحدة، يجب علينا أن ننفذ تلك الأقوال. وخلاف ذلك قد يؤدي إلى تطبيع استخدام الأسلحة الكيميائية وتقويض مصداقية الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والنظام الدولي قاطبة.

عنها مؤخرا. ونرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع للقرار ٢٢٧٠ (٢٠١٦) في ٢ آذار/مارس.

وفي أوائل آذار/مارس من هذا العام، أجرت إيران سلسلة من عمليات إطلاق القذائف التيسارية القصيرة والمتوسطة المدى. وتتناقض هذه العمليات تماما مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، وقد وجهت المملكة المتحدة والشركاء رسالة إلى مجلس الأمن للإعراب عن قلقنا البالغ.

وكما نعلم، فإن التهديد بالقذائف التيسارية لا يقتصر على منطقة بعينها وهو آخذ في الازدياد. يتطلب الأمر استجابة قوية متعددة الأطراف للتصدي لهذا التهديد. وفي هذا الصدد، تدرك المملكة المتحدة وتشيد بالعمل البالغ الأهمية لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التيسارية. وترحب المملكة المتحدة بانضمام الهند مؤخرا إلى هذين النظامين كليهما، الأمر الذي سيعزز إلى حد كبير فعاليتها وأهدافهما.

أخيرا، أود أن أذكر مجلس الأمن بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). بعد اثني عشر عاماً من اتخاذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، يوفر الاستعراض الشامل فرصة هامة لتقييم وتعزيز تنفيذه. ونأمل أن يؤدي الاستعراض إلى اتخاذ قرار جديد لمجلس الأمن في وقت لاحق من هذا العام لتأكيد أهمية القرار ودعم تنفيذه على نحو كامل.

السيد إحسان (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز في وقت سابق من هذه المناقشة المواضيعية (انظر A/C.1/71/PV.13).

وننضم إلى الآخرين في الإعراب عن القلق إزاء تصاعد استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل التي تشمل المواد الكيميائية والبيولوجية والمواد المشعة. وبينما نلاحظ

والواقع أن إزالة الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا في وقت سابق من هذا العام كان مثالا ممتازا على كيفية نجاح هذه الآليات. وقد تمكنت حكومة الوفاق الوطني الليبية، بالتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمجتمع الدولي، من إزالة المواد الكيميائية المتبقية من ليبيا لتدميرها الآمن وفي الوقت المناسب في بلد ثالث. وتشرفت المملكة المتحدة بالاضطلاع بدور رئيسي في المساعدة العملية وفي تشجيع الجهود الدولية الرامية إلى مساعدة ليبيا ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على تحقيق هذه الغاية، بما في ذلك في مجلس الأمن.

ونود أن نؤكد دعمنا للبيان الذي أدلى به أمس الرئيس المعين للمؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، سعادة السفير مولنار، الذي تكلم باسم وزراء خارجية هنغاريا والولايات المتحدة والاتحاد الروسي وبلدي بشأن الاتفاقية (انظر A/C.1/71/PV.13). يتيح المؤتمر الاستعراضي الشهر القادم فرصة هامة لنا لإحداث تغييرات تحتاجها الاتفاقية لتحسين فعاليتها وتنفيذها. وسنواصل العمل بشكل بناء لتحقيق ذلك الهدف.

إن منع انتشار القذائف التيسارية أمر بالغ الأهمية بالنسبة للمملكة المتحدة. وهذا الانتشار إلى جانب التطوير غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل يشكل خطرا جسيما على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وفي هذا الصدد، ما زلنا نشعر بقلق عميق جراء مواصلة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطوير برامجها للقذائف التيسارية. وقد شهدنا مؤخرا في ٥ أيلول/سبتمبر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجري عمليات إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التيسارية، وفي ٩ أيلول/سبتمبر أجرت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تجربتها النووية الخامسة. وتشكل كل هذه الأعمال انتهاكا صارخا لقرارات مجلس الأمن. ونرحب بالإدانة الدولية القوية لعملية الإطلاق وهذه التجربة، إلى جانب غيرها من الاستفزازات التي صدرت

العاشرة من الاتفاقية من خلال تعزيز التعاون والمساعدة والتبادل على الصعيد الدولي في مجال العوامل التوكسينية والبيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. ونؤكد مجددا دعمنا للاقتراح الذي تقدمت به حركة عدم الانحياز لاستئناف واختتام المفاوضات بشأن صك ملزم قانونا لمعالجة الفجوات القائمة في التحقق الفعال من الامتثال لأحكام الاتفاقية.

وقد نهضت بنغلاديش بالعمل على وضع تشريعات وطنية لتنفيذ الاتفاقية. وتذكر بنغلاديش الحاجة إلى مواصلة تعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية حتى تستجيب بفعالية لاحتياجات بناء القدرات المختلفة للدول الأطراف، لا سيما تلك في السياقات محدودة الموارد.

كما نؤكد أن أهمية أن ينظر الاستعراض الجاري لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وما تلاه من قرارات بشكل جدي في إمكانية تعزيز قدرة فريق الخبراء المعني بالاستجابة إلى طلبات الدول الأعضاء من أجل المساعدة التقنية. ونرى قيمة في مشاركة فريق العمل في الجهود الوطنية الرامية إلى منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها والمواد والتكنولوجيات المتصلة بها.

لقد أكد الاستعراض الأخير للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب من جديد أهمية منع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. وعليه، فقد أنشأ الأساس لتعزيز التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة في هذا الصدد من خلال فريق عامل مكرس تحت رعاية فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. ومبادرة الفريق العامل الحالية لتعزيز استجابة الأمم المتحدة المتسقة للمقتضيات الناجمة عن هجوم بيولوجي إرهابي محتمل خطوة في الاتجاه الصحيح. كما نشجع المزيد من العمل من جانب معهد الأمم المتحدة الأقليمي لبحوث الجريمة والعدالة، في جملة أمور، بشأن تدابير تخفيف مخاطر المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، مع التركيز على

إحراز تقدم في التخلص من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في الجمهورية العربية السورية وليبيا، من المقلق أن تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تبين استخدام الأسلحة الكيميائية في الأراضي السورية. وتتفاهم شواغلنا بعدما علمنا أن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيرها قد حازت ولجأت إلى استخدام مواد كيميائية سامة أو توليفات مركبة منها ضد المدنيين. ونلاحظ أيضا أنه بالرغم من قرب إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ما زال يتعين على حفنة من البلدان، يعتقد على نطاق واسع أن لديها قدرة ومخزونات من الأسلحة الكيميائية، الانضمام إلى المعاهدة.

وتظل بنغلاديش ملتزمة بوقف تطوير وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية. وقد تم إنشاء سلطة بنغلاديش الوطنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ أمد بعيد. وقد أحرزت بالفعل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عددا من عمليات التفتيش في مختلف مرافق بنغلاديش المعلنة التي تستخدم المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج. واستضافت بنغلاديش المؤتمر الآسيوي الكيميائي السادس عشر في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، بغية تعزيز الإدارة الآمنة للمواد الكيميائية وتخزينها للاستخدامات السلمية.

إن الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية والتوكسينية وتدمير تلك الأسلحة العام الماضي قد أعطت زخما إضافيا صوب تعزيز عالمية المعاهدة. ونرحب بانضمام أنغولا وكوت ديفوار ونشجع بقية الأطراف الموقعة وغير الموقعة على الاقتداء بهما.

ونتطلع إلى إجراء مناقشات بناءة واستشرافية خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن للاتفاقية المقرر عقده في جنيف في الشهر المقبل. ونشدد على أهمية التنفيذ الفعال وغير التمييزي للمادة

إحلالاً غير مسبوق بالتزامات البلد بموجب الاتفاقية. وبالمثل، يشكل استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول تطوراً مثيراً للقلق يجب على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف التصدي له. وبالمثل يعدُّ تنفيذ الدول الأطراف لأحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني وتعزيز قدرات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مطلبين أساسيين للتصدي لتحديات الإرهاب الكيميائي.

ولا بد من مساءلة أولئك المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني. تحقيقاً لهذه الغاية، تكرر سويسرا مطالبتها مجلس الأمن بإحالة الحالة في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية لملاحقة هذه الجرائم وتقديم جميع الجناة إلى العدالة.

وتشيد سويسرا بالجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأطراف فيما يتعلق بالتخلص من الأسلحة الكيميائية المتبقية في ليبيا والبدء في تدميرها. إن الوضع الليبي يعكس ضرورة مواكبة المنظمة للتهديدات والتحديات الجديدة والاستمرار في الحفاظ على خبرتها الرفيعة المستوى التي اكتسبتها على مر السنين في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق منها.

وعلى غرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية، تعدُّ أيضاً اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة ركيزة أساسية في هيكل الأمن الدولي ونزع السلاح، ومن الأهمية بمكان أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل القرارات اللازمة لضمان أن تظل الاتفاقية مواكبة للأحداث في ظل بيئة سريعة التغير.

إن المهمة الماثلة أمامنا كبيرة، ونحن نشيد بمقترحات التحسين العديدة التي قُدمت في إطار العملية التحضيرية للمؤتمر. وفي حين أنه لا تزال هناك العديد من المسائل التي ينبغي معالجتها، إلا أنه يجب أن تكون العملية التي تتخلل

احتمال استخدام القدرات التكنولوجية المستجدة مثل التشغيل الآلي والذكاء الاصطناعي كوسيلة إيصال من جانب الإرهابيين والجهات الأخرى من غير الدول.

وفي الختام، نؤكد من جديد رغبتنا في مواصلة المناقشات بشأن اقتراح قدمه الاتحاد الروسي مؤخراً بالشروع في مفاوضات متعددة الأطراف بشأن الصكوك القانونية الدولية الممكنة بشأن منع الإرهاب الكيميائي والبيولوجي.

السيد هالتر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): ما زلنا نشهد للعام الخامس على التوالي استخداماً غير مقبول للأسلحة الكيميائية في النزاع في سوريا. وقد حان الوقت لوقف هذه الانتهاكات وإعمال القانون الدولي، فضلاً عن الامتثال للقاعدة الدولية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

وقد أحاطت سويسرا علماً بالتقرير الثالث الصادر عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (انظر S/2016/738) الذي يخلص إلى أن القوات المسلحة العربية السورية قد استخدمت الكلور في اثنتين من الحالات الست قيد التحقيق، بينما استخدم تنظيم الدولة الإسلامية - كما يسمى نفسه - الخردل الكبريتي في إحداها. ولا شك أن التحقيق واستنتاجاته، اللذين يستندان إلى نتائج بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واقعيان ونزيهان. وقد شاركت سويسرا بفعالية في عمل كل من آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق من خلال الدعم المقدم من مختبر سبب. وندين بأشد العبارات الممكنة أي استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف من أطراف النزاع في سوريا.

وبالرغم من انضمام الجمهورية العربية السورية إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وتدمير مخزونها المعلن عنه، فإن تورط القوات المسلحة العربية السورية في استخدام هذه الأسلحة يعدُّ

سوريا والعراق. وقد توصلت آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقريرها الثالث (انظر S/2016/738) إلى أن الحكومة السورية هي المسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية ضد شعبها خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وأحاطت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية علما بالمزيد من التقارير عن شن هجمات كيميائية طوال هذا العام.

ولا شك في أن الحكومة السورية قد انتهكت القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣). ونشير أيضا إلى أن تقرير آلية التحقيق المشتركة قد خلص إلى أن تنظيم داعش قد استخدم الأسلحة الكيميائية أيضا. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف في هذا النزاع.

وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة الجهود لأجل القضاء التام على ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية وقدرات إنتاجها بغية منع حيازة تلك الأسلحة وإنتاجها واستخدامها، فضلا عن مساءلة الجناة. وستواصل أستراليا العمل مع الآخرين لضمان تحقيق أولويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وخاصة منع عودة ظهورها مجددا.

ويجب علينا أن نواصل العمل بشكل تعاوني بهدف تكييف السياسات والقواعد بحيث تأخذ في الاعتبار التهديدات الجديدة والتكنولوجيات المستحدثة باستمرار في ميدان أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك عبر تطبيق ضوابط صارمة في مجال التصدير على نطاق أوسع. ويضم أعضاء فريق أستراليا ٤٢ عضوا ملتزما بمواءمة ضوابط التصدير لمنع الإرهابيين والدول المارقة من الحصول على ما يمكنهما من تطوير الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وسواصل التعاون - بواسطة عقد الاجتماعات المنتظمة لفريق

دورات اتفاقية الأسلحة البيولوجية محط اهتمامنا في المؤتمر الاستعراضي دون شك. فلقد أنشئت عملية ما بين الدورات لتعزيز فعالية الاتفاقية وتحسين تنفيذها، بيد أن وضعها الحالي لم يرق إلى مستوى التوقعات، وثبتت عدم قدرتها على الوفاء بولايتها المتمثلة في اتخاذ إجراءات فعالة. ولا يزال ممكنا إدخال تحسينات كبيرة على هذه العملية بطريقة تجعل من الاتفاقية أكثر عملية فضلا عن تعزيز أثرها. ولذلك، يجب النظر بجدية في مقترحات من قبيل منح اجتماع الدول الأطراف سلطة اتخاذ القرارات بشأن مسائل محددة لا لبس فيها، أو الاستعاضة عن الاجتماع السنوي للخبراء واجتماعات مكرسة لبحث مواضيع رئيسية بالجدية اللازمة.

وسويسرا على اقتناع تام بأن مهمة إجراء دراسة وافية للتطورات العلمية والتكنولوجية وأثرها على أحكام الاتفاقية مهمة غاية في التعقيد ويصعب الاضطلاع بها في ظل الشكل الحالي لعملية ما بين الدورات والإطار الزمني المحدد لها. ومن شأن عملية تقنية مكرسة ومناطق بها استعراض التقدم في مجال العلوم والتكنولوجيا أن توفر أساسا تقنيا أكثر قوة تستند إليه اعتبارات سياستنا العامة لضمان استمرار التنفيذ الفعال للاتفاقية وأهميتها.

وندعو جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى اغتنام الفرصة التي ستيحها المؤتمر الاستعراضي المزمع عقده في تشرين الثاني/نوفمبر للمضي بالاتفاقية قدما وجعلها صالحة لواقع القرن الحادي والعشرين.

السيد مكونفيل (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل تمسكه بمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، ويجب علينا مواصلة العزم على أنه ليس ثمة ظروف تبرر استخدام هذه الأسلحة أيا كانت. ولا تزال الفظائع تُرتكب للأسف. وما برحت أستراليا تشعر بقلق عميق إزاء استمرار تواتر التقارير عن استخدام الأسلحة الكيميائية في

لآلية الأمين العام في منطقتنا هذا الأسبوع. وقد أكد الممثل السامي كيم وون - سو، في حلقة النقاش رفيعة المستوى الأسبوع الماضي، على أهمية هذه القدرة على الاستجابة (انظر A/C.1/71/PV.10)

وأخيراً، ترحب أستراليا بالقيادة التي أبدتها إسبانيا خلال عملية الاستعراض الشامل الحالية للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). إننا نحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ويبقى القرار محورياً في مكافحة التحدي المتمثل في انتشار أسلحة الدمار الشامل، ونحن نتطلع إلى نتائج عملية الاستعراض في وقت لاحق من هذا العام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أذكر الوفود مرة أخرى بأن تتكرم بأن تقصر مدة بيانها على خمس دقائق، عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيدة أوبراين (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/71/PV.13). وأود أن أضيف الملاحظات التالية متكلمة بصفتي الوطنية.

تعتبر أيرلندا أن جميع أسلحة الدمار الشامل - البيولوجية والكيميائية والنووية - تشكل تهديداً وجودياً للأمن العالمي والجنس البشري. وبالمثل، فإننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة؛ واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، أدوات رئيسية في جهود المجتمع الدولي من أجل تحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. إننا ندعو الدول المتبقية التي لم تنضم بعد إلى هذه الصكوك، بقوة، إلى الانضمام إليها واستكمال علميتها. فبعد مرور أكثر من ١٠٠ سنة على أول استخدام للأسلحة

أستراليا الذي نتولى رئاسته - على إيجاد سبل جديدة للحد من انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. بيد أننا بحاجة إلى مساعدة جميع البلدان إن أردنا النجاح في هذه المهمة. ولذلك السبب يواصل الأعضاء في فريق أستراليا العمل عن كثب مع الدول غير الأعضاء، بما في ذلك الدول في منطقتنا، بقصد تبادل أفضل الممارسات ومعالجة كيفية تعزيز جهودنا الرامية إلى منع انتشار هذه الأسلحة واستخدامها.

ولا تعزز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة المعايير الدولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية فحسب، بل تيسر أيضاً الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. غير أن التطورات السريعة في مجالي العلوم البيولوجية والتكنولوجيا الحيوية ما تزال تذل السعي إلى تطوير برامج الأسلحة البيولوجية وتجعلها أكثر إمكاناً بالنسبة لعدد متزايد من البلدان إذا ما قررت المضي في هذا المسار المؤسف.

وبالتالي، ما تزال أستراليا، بصفتها رئيسة المجموعة الغربية في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ملتزمة بتعزيز الاتفاقية. ويكمن التحدي المباشر الذي نواجهه في ضمان أن يسهم المؤتمر الاستعراضي الذي سيبدأ انعقاده في جنيف في الشهر المقبل في توحيد جهودنا الرامية إلى تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في جعل عالمنا هذا مكاناً أكثر أماناً.

وسوف نستخدم مساعينا الحميدة، بالتعاون مع باكستان، كيمسرين لبرنامج مستقبلي فيما بين الدورات وفي دراسة وحدة دعم التنفيذ لمساعدة رئيسنا المعين المقتدر، السفير جيورجي مولنار، في تحقيق نتيجة ناجحة. ونحث جميع الوفود على العمل بروح من التعاون بغية تحقيق تلك الغاية.

وتؤدي أستراليا دورها للمساعدة في بناء القدرة على الاستجابة للتصدي للاستخدام المزعوم لأسلحة بيولوجية في شن هجوم باستضافة أول دورة تدريبية على المهارات

إننا نتطلع إلى العمل مع الخبراء والمنظمات غير الحكومية والعلماء في المؤتمر الاستعراضي المقبل تمثيلاً مع الممارسة المتبعة. ونحن ملتزمون كذلك بضمان أوسع تمثيل ممكن ولذلك قدمنا تمويلاً لرعاية المؤتمر بغية سماع أصوات أكبر عدد ممكن من الدول الأطراف والإسهام في المؤتمر الاستعراضي.

وترى أيرلندا أنه لا بد للمؤتمر الاستعراضي أن يحقق تقدماً حقيقياً ومستداماً فيما يتعلق بعملية ما بين الدورات وتعزيز وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية وإطار استعراض العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن تدابير تنفيذ محلية فعالة. إننا نتطلع إلى نتائج مؤتمر الاستعراض وإلى النهوض باتفاقية نفي الغرض.

وقد اضطلعت قوات الدفاع الأيرلندية - كجزء من التزامنا العملي بمكافحة أسلحة الدمار الشامل، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، خلال السنتين الماضيتين - بتدريب العاملين في مجال تقديم المعونة على آثار هجوم بالمواد الكيميائية أو البيولوجية أو الإشعاعية أو النووية. ونأمل أن نواصل تنظيم دورات تدريبية مماثلة في المستقبل.

والسبب المقنع الآخر للعمل على تدعيم وتعزيز اتفاقيتنا بشأن أسلحة الدمار الشامل هو التقارير المدعومة جيداً بالأدلة التي تفيد بأن بعض الجماعات من الجهات الفاعلة من غير الدول تسعى إلى حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل. وينبغي لهذه التطورات أن تعزز عزم المجتمع العالمي على الامتثال لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وإلزامه القوي لجميع الدول بمنع الجهات الفاعلة من غير الدول من حيازة أو استخدام أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد أيرلندا عملية الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) تأييداً تاماً وتفضل إعادة صياغة قوية لدعم مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، بما في ذلك من خلال اتخاذ مجلس الأمن قراراً آخر.

إن تعزيز نظام عدم الانتشار فيما يتعلق بوسائل إيصال أسلحة الدمار الشامل أولوية رئيسية أخرى بالنسبة لأيرلندا.

الدمار الشامل، حان الوقت لنا لنودع هذه الأسلحة صفحات التاريخ.

وما علينا إلا أن ننظر إلى الحالة المروعة في سورية لنرى الحجب المقنعة لاتخاذ إجراء في هذا الصدد. فلا يعاني السكان المدنيون في سورية من الأضرار الإنسانية المدمرة الناتجة عن الاستخدام العشوائي وغير المتناسب للأسلحة التقليدية فحسب، بل إنهم كذلك أصبحوا هدفاً لهجمات بالأسلحة الكيميائية من قبل كل من القوات المسلحة السورية وتنظيم داعش، بحسب ما حدد في التقرير الثالث لآلية التحقيق المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2016/738).

وقد رحبت أيرلندا بانضمام سورية إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣ وسرها أن تدعم، بصفتها الوطنية، جهود المجتمع الدولي الرامية إلى إزالة وتدمير مخزونات الحكومة السورية المعلنة من الأسلحة الكيميائية. غير أننا نشعر بانزعاج شديد إزاء وجود أدلة على استمرار استخدام هذه الأسلحة في البلد. وتكرر أيرلندا دعوتها إلى إحالة الجرائم المحتملة المرتكبة ضد الإنسانية في سورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. فلا بد من محاسبة المسؤولين عن ارتكاب تلك الجرائم.

وفيما يتعلق بالأسلحة البيولوجية، فإن المؤتمر الاستعراضي المقبل يتيح لنا فرصة قيمة لإعادة تأكيد التزامنا بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. لقد بينت لنا التطورات التي طرأت منذ المؤتمر الاستعراضي الأخير - مثل تفشي فيروس الإيبولا - بوضوح أن التهديدات البيولوجية لا تميز بين الضحايا، ولا تحترم الحدود. ويجب علينا أن نفعل كل ما في وسعنا كشركاء عالميين لضمان فعالية رصد الأمراض والكشف عنها ومكافحتها والوقاية منها. وتتمثل الخطوة الحاسمة في هذا الصدد في التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية.

ملحة بقصد ترسيخ السلم والأمن والاستقرار في العالم. وعليه، فإن ضمان عالمية المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل تكتسي أهمية قصوى من أجل تحقيق عالم خال من هذه الأسلحة ومن مخاطرها.

إن بلدي يعرب عن ارتياحه للنتائج المحققة في إطار اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، باعتبارها الصك الدولي الوحيد الذي يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، من جهة، ويهدف، من جهة أخرى، إلى ترقية وتعزيز الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية. وفي هذا الإطار، تدعو الجزائر جميع الدول الأطراف المعنية بهذه المعاهدة للإسراع بتدمير مخزونها من هذه الأسلحة خلال الفترات المحددة لها، وتعرب عن رفضها التام لأي استخدام لهذه الأسلحة من أي جهة كانت وتحت أي مبرر كان.

كما يلح بلدي على ترقية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية الموجهة لأغراض سلمية بدون أيما تمييز، وخاصة فيما يتعلق برفع القيود وتسهيل نقل التكنولوجيات والمواد الكيميائية نحو الدول النامية بقصد المساهمة في تنمية اقتصادياتها.

أما فيما يخص اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تؤكد الجزائر على ضرورة التنفيذ التام لجميع مواد هذه الاتفاقية قصد تحقيق الأهداف المرجوة منها. وترحب الجزائر بانضمام أنغولا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذه السنة.

وعلى هذا الأساس، تؤكد على ضرورة إبرام صك ملزم قانونا يتناول جميع بنود هذه الاتفاقية بدون تمييز وبشكل شامل ومتوازن قصد تعزيزها، خاصة فيما يتعلق بآلية مراقبة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تتطلع الجزائر إلى تحقيق نتائج مُرضية ومتوازنة خلال أعمال المؤتمر الاستعراضي للاتفاقية المزمع تنظيمه في نهاية هذه السنة.

ويمثل انتشار القذائف التسيارية تهديدا مستمرا للسلم والأمن تأكد جراء التجارب التي أجرتها كوريا الشمالية مؤخرا. وتكرر أيرلندا إدانتها لجميع هذه التجارب والحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وأيرلندا مؤيد نشط لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف الذي يسهم بقوة، من خلال ضوابط تصدير فعالة وتقاسم معلومات، في عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. وكذلك فإن أيرلندا تؤيد بقوة مدونة لاهاي لقواعد السلوك بوصفها الصك المتعدد الأطراف الوحيد للشفافية وبناء الثقة في هذا المجال. وترحب أيرلندا بمن انضموا مؤخرا إلى المدونة وتدعو جميع الدول غير الموقعة إلى الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك هذه من دون مزيد من التأخير.

ولا نزال نرى أن الحوار وبناء الثقة بين جميع أصحاب المصلحة هو السبيل المستدام الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات لمؤتمر مجدد، على النحو الذي قرره مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠. ويؤسفنا جدا أن التقدم بشأن هذه المسألة الحاسمة قد توقف غير أننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف إلى العمل معا نحو التنفيذ الكامل لقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط لتحقيق ما هو التزام مشترك وهدف مشترك، يساهم في السلم والاستقرار من أجل الأجيال القادمة.

السيدة لوالين (الجزائر): يتشرف وفد بلدي بإلقاء هذه الكلمة ويعرب عن تأييده لمحتوى البيانات التي ألقاها ممثلو كل من أندونيسيا ونيجيريا وتونس بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية ومجموعة الدول العربية، على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.13).

تعيد الجزائر التأكيد على موقفها الثابت والمتمثل في أن وجود أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها يمثل تهديدا للبشرية جمعاء، وأن القضاء التام على هذه الأسلحة الفتاكة يعتبر أولوية

ثانياً، لقد أعلنت ليبيا عن قرار التخلص من جميع مكونات ترساناتها الكيميائية، ما ترتب عنه - وفقاً لأحكام الاتفاقية - الالتزام بتدمير كل ما أعلنت عنه في ذلك الوقت.

ثالثاً، خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ كانت قد انطلقت أنشطة التخلص الأولي من غاز الخردل الكبريتي، غير أن هذه الأنشطة سرعان ما توقفت بسبب خلل فني في منظومة التخلص، إلا أنها استؤنفت بحلول سنة ٢٠١٢.

رابعاً، تم وضع برنامج وطني شامل للتخلص من جميع مكونات المخزون الكيميائي في ليبيا، وقد انبثقت عن هذا البرنامج الخطة الوطنية ذات الصلة، التي تشمل تراتبية وآلية لتنفيذ خطة التدمير مع تحديد جدول زمني لذلك، فضلاً عن إعطاء أولوية قصوى لمواد الفئة ١ لخطورتها، على أن يتم تنفيذ هذا العمل بمراعاة المعايير الوطنية واستخدام الطرق التقنية المناسبة، مع الأخذ بالاعتبارات البيئية ومبادئ السلامة العامة. وهو ما تم عبر التنسيق مع الأمانة العامة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

خامساً، تمكنت ليبيا مع حلول أيار/مايو ٢٠١٣ من تدمير مخزون الخردل الكبريتي المعبأ في صهاريج منقولة. وقد أنجز هذا العمل على أكمل وجه وقام مفتشو المنظمة بالتحقق من ذلك.

سادساً، خلال عام ٢٠١٤، حققت ليبيا نجاحاً معتبراً تمثل في تدمير الذخائر والقنابل الكيميائية التي تحوي غاز الخردل الكبريتي، مستفيدة في ذلك من الدعم اللوجستي والمساندة الفنية المقدمة إليها من الدول الأطراف في الاتفاقية. وقد أعلن رسمياً على إثر ذلك في ليبيا وعلى نطاق دولي أن الأراضي الليبية قد أصبحت خالية تماماً من أي وجود لأي نوع من أنواع الأسلحة الكيميائية. وقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذلك بحلول أيار/مايو ٢٠١٤.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد زيليني (الجمهورية التشيكية).

كما تؤكد الجزائر ضرورة العمل من أجل منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة لهذه الأسلحة، وذلك من خلال تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع توصيات تتعلق بإمكانية إجراء مفاوضات بشأن الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي يتم تحديدها، وبخاصة تلك الأنواع المعروفة مثل الأسلحة الإشعاعية والأسلحة الفسفورية.

تدعم بلادي إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها في كافة أنحاء العالم، وهذا لإسهامنا في ترسيخ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار بوصفها عامل دعم للاستقرار والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تعبر الجزائر عن انشغالها العميق بالعراقيل التي تحول دون تنفيذ قرار إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط رغم مرور أكثر من ٢٠ سنة منذ اعتماد هذا القرار في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ١٩٩٥. ونشعر بالقلق أيضاً لعدم إحراز أي تقدم في هذه القضية الجوهرية.

السيد فارس (ليبيا): بداية، أعبر عن تأييدنا للبيانات الملقاة باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية (انظر A/C.1/71/PV.13) وأود أن أدلي بالنقاط التالية بصفتي الوطنية. أولاً، إن هناك هيئة وطنية تقوم بمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في ليبيا وهي تحت مسمى الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

تاسعا، بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر وصلت شحنات السلائف إلى ميناء برمن بألمانيا على متن الباخرة الدانمركية المخصصة، وتم الانتهاء من نقلها إلى مرفق التخلص بمدينة مونستير، وأخذ عينات منها بتاريخ ٨ أيلول/سبتمبر بحضو مفتشي المنظمة ومراقبين عن الجانب الليبي.

وأخيرا، أود الإشارة إلى أن عملية تخطيط وتنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بأنشطة التخلص قد تمت بمهنية عالية ومن قبل خبراء دوليين وفنيين وطنيين من الهيئة الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد لوموناكو توندا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): ما زال انتشار أسلحة الدمار الشامل أحد أكبر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وتلحق الآثار الإنسانية المترتبة عن استخدام هذه الأسلحة وآثارها العشوائية الضرر بالمدنيين الأبرياء بشكل رئيسي. ولذلك السبب فإن تحقيق نزع السلاح العام الكامل لا يزال هدفا رئيسيا تتطلع إليه البشرية.

وإذ تكرر المكسيك التزامها التاريخي الثابت بنزع السلاح وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، فإنها تشيد بالتقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة في وضع أعلى المعايير في ذلك الصدد. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نعزز تنفيذ هذه الصكوك الدولية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار والقانون الدولي الإنساني، من قبيل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعلاوة على ذلك، يجب أن نعزز النظم المنشأة بموجب تلك المعاهدات باعتبارها أفضل سبيل تتبناه الدول والمجتمع الدولي بأسره للإسهام في منع استخدام وانتشار المواد الكيميائية السامة أو المواد البيولوجية، وبالتالي منع استخدامها للأغراض العدائية أو لأعمال الإرهاب.

سابعاً، عقب ذلك، عكفت ليبيا على التعامل مع السلائف، والتي تندرج في جداول الاتفاقية كمواد مصنفة ضمن الفئة ٢ باعتبارها مزدوجة الاستخدام ويتعين تدميرها لارتباطها بتصنيع بعض أنواع الأسلحة الكيميائية. وبذلك فقد تمكنا من قطع أشواط طويلة على صعيد تدمير أنواع من السلائف الكيميائية، إلا أنه بسبب عدم توفر التكنولوجيا المناسبة التي يمكن أن يستعان بها في تدمير ما تبقى من مواد، علاوة على الأخطار البيئية التي تشكلها هذه المواد على السلامة العامة، وأيضا بسبب الأوضاع الأمنية الاستثنائية في ليبيا منذ بداية عام ٢٠١٦، تعذر المضي قدما في برنامج التخلص من هذه المواد والوفاء بالأجل المحدد لتدمير ما تبقى منها.

وتحسبا لأي تطورات لا تُحمد عقبها وقد تفضي إلى المساس بمخزون تلك المواد، وهو ما من شأنه أن يهدد السلامة والأمن المحليين والإقليميين، سارعت الجهات المختصة باتخاذ تدابير استباقية للحيلولة دون نشوء هذه التداعيات المحتملة، وطلبت مساعدة المجتمع الدولي الذي استجاب بمقتضى قرار مجلس الأمن الذي أفضى إلى مساعدة ليبيا فنيا ولوجستيا، بموجب شراكة دولية داعمة، للتخلص من بقايا السلائف الكيميائية من الفئة ٢، وذلك من خلال السماح بنقل المخزون المتبقي لديها وترحيله عن طريق البحر إلى خارج أراضيها بغرض التخلص منه وفقا للمعايير المعتمدة دوليا في تدمير النفايات الكيميائية وحسب إجراءات التحقق المتبعة في مواد الاتفاقية وبوجود مراقبين عن السلطات الليبية.

ثامنا، تمت بكل أمن وسلام، بتاريخ ٢٧ آب/أغسطس عمليات تحميل شحنات السلائف الكيميائية المقدرة بحوالي ٥٠٠ طن وتم ترحيلها إلى خارج ليبيا وفقا للخطة الموضوعية وتحت إشراف الهيئة الوطنية الليبية ومشاركة وحدات الأمن والسلامة المكلفة.

تاريخياً لم يسبق له مثيل: شبه القضاء التام على جميع ترسانات الأسلحة الكيميائية على الصعيد العالمي. وعلى الرغم من أننا لم نوشك بعد على تحقيق الهدف النهائي، إلا أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد أحرزت تقدماً هاماً في تحقيق نزع السلاح، فضلاً عن كونها تجسيدا لروح الأهداف الرئيسية لعمل الأمم المتحدة منذ إنشائها.

وبفضل الرقابة الدولية المنفذة عالمياً - التي يمثل مداها والتزاماتها ونظام التحقق منها أعلى المعايير وترسي القاعدة الذهبية للتحقق من نزع السلاح - فقد أصبحت المنظمة أفضل مثال على كيفية أعمال الصكوك القانونية والمنظمات الدولية لأجل بناء عالم سلمي وآمن يسوده القانون والعقل بدلا من أسلحة الدمار الشامل.

ونظراً لأهمية التقدم المحرز هذا، أعربت المكسيك عن شعورها بالقلق إزاء تقرير آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية (انظر S/2016/738) القائل بوجود أدلة على تورط سوريا في ما لا يقل عن ثلاثة حوادث في استخدام الأسلحة الكيميائية التي يمكن الكشف عن هوية مستخدميها. ومن غير المقبول أن تنتشر هذه الحوادث التي يُزعم فيها استخدام هذه الأسلحة. وتؤكد المكسيك مجدداً أن استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي جهة تحت أي ظرف محظور بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وبموجب القانون الدولي، وأن على المجتمع الدولي إدانة ذلك الاستخدام دون تردد.

السيد محفوظ (مصر): أود بدايةً، أن أبرز تأييد وفد مصر لكل من بيان حركة عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا، وبيان المجموعة العربية الذي ألقاه وفد تونس الشقيق على التوالي (انظر A/C.1/71/PV.13).

لقد حددت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بشكل توافقي واضح أولويات إخلاء العالم

وتعدُّ اتفاقية الأسلحة البيولوجية - وهي أول معاهدة تفاوضت عليها الأمم المتحدة لحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل - أحد أهم الركائز الدولية لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار، فضلاً عن نظام الصحة العامة العالمية. ويصادف هذا العام حلول الذكرى السنوية الحادية والأربعين لبدء نفاذها، علاوة على عقد المؤتمر الاستعراضي الثامن للمعاهدة. ويجب علينا اغتنام هذه الفرصة للوصول إلى الحد الأدنى على الأقل من الاتفاقات التي تعيننا على إيجاد الأدوات اللازمة لكفالة التنفيذ والامتثال لهذا الصك الهام لنزع السلاح.

ومن الضروري أيضاً زيادة التنسيق المتعدد القطاعات بما يتجاوز النظم الدفاعية والعسكرية ويمضي إلى التصدي للمخاطر التي يواجهها الأمن الدولي والبشري في مجالات مثل الصحة العالمية والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، ويمكننا من التصدي للتهديدات الناشئة عن استخدام الأسلحة البيولوجية أو التهديد باستخدامها من قبل أية جهة كانت في أي مكان في العالم.

وبالنسبة للمكسيك، فإن من الأهمية بمكان أن تسفر اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن أوجه التآزر مع الكيانات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، وغيرها من الآليات الإقليمية والدولية الأخرى ذات الصلة بتنفيذ الاتفاقية تنفيذاً كاملاً وفعالاً. وينبغي أن تساعد الاتفاقية أيضاً على وضع سياسات عامة مستدامة، وجعل المجتمع الدولي أكثر تيقناً، فضلاً عن منع وصول التكنولوجيات وأنواع الأسلحة هذه إلى الجهات غير المأذون لها.

وقد تم الحفاظ على هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار الدولي والقانون الدولي الإنساني، وورد كلاهما في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وهيئة الرصد التابعة لها، أي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية التي حققت للمجتمع الدولي المعاصر إنجازاً

لقد أصبح عام ٢٠١٢ عاما مفصليا في هذا السياق، حيث أن الأولوية القائمة هي الانتهاء من عملية الاستعراض الشامل لمسار تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وخلال تلك العملية يتوقع المجتمع الدولي أن تقوم اللجنة بدراسة وفحص ما سبق من إجراءات منذ عام ٢٠٠٤ ومن ثم تقييم موقفنا الراهن والتطلع إلى تطوير نموذج متكامل وفعال من أجل الوصول إلى مستقبل خال من أسلحة الدمار الشامل سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية أو إشعاعية، ومنع وصولها إلى أيدي الإرهابيين.

والهدف من ذلك هو تحسين تطبيق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على كافة المستويات الوطنية والإقليمية ودون الإقليمية والدولية من خلال تحديد التوصيات العملية اللازمة لتعزيز أداء ودور اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وأفرقة عملها الأربعة.

وأود في الختام، إعادة التأكيد على أن مصر لن تدخر جهدا لتعزيز أساليب عمل اللجنة وتطوير أدائها سواء في إطار القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) أو أي آلية أخرى تخدم هذا المسار، خاصة وأن مصر تتولى - في إطار مجلس الأمن - مهام تنسيق فريق مجلس الأمن العامل المعني بالتعاون مع المنظمات الدولية، وهو فريق منبثق عن اللجنة.

ونجدد دعمنا وثقتنا في رئاستكم الحكيمة للجنة الأولى هذا العام.

السيد لي تشونجي (الصين) (تكلم بالصينية): ما برحت الصين تولي أهمية كبيرة لتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة بجميع أشكالها، وقدمت إسهامات إيجابية لتعزيز عالمية الاتفاقية وزيادة فعاليتها من خلال التبرع إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتوفير معدات الوقاية والمشاركة في استضافة حلقات العمل والحلقات الدراسية.

من جميع أسلحة الدمار الشامل، مع إيلاء أهمية قصوى لتحقيق الهدف الأسمى لنزع السلاح النووي. وبناء عليه، فإن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير نووي سيسهم بلا شك في تحقيق عملية المعاهدة وبناء الثقة، كما أن من شأنه تعزيز الأمن الإقليمي والدولي وتقوية مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث سيوفر هذا الانضمام المأمول فرصا غير مسبقة لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، خاصة وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصدق على أي معاهدة دولية ذات صلة بأسلحة الدمار الشامل الثلاث - النووية والكيميائية والبيولوجية.

كما نود أن نذكر المجتمع الدولي بدوره ومسؤوليته السياسية والأخلاقية إزاء عقد المؤتمر المؤجل منذ عام ٢٠١٢. وذلك في إطار مبدأ التوافق فيما بين دول المنطقة جميعا من أجل الوصول إلى إنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

وعلى مدى السنوات الـ ١٢ الماضية، ومنذ اعتماد قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) المعني بمنع الجهات الفاعلة والكيانات من غير الدول من حيازة أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها، أصبح العالم مكانا أكثر تعقيدا وخطورة. فقد تطورت التحديات الأمنية على المستوى الدولي بشكل مخيف، حيث اتسع نطاق عمل الجماعات الإرهابية، بما في ذلك استخدام الأسلحة الكيميائية - كما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من جانب تنظيم داعش الهمجي وجماعات إرهابية أخرى ألحقت الدمار والمعاناة بشعوب المنطقة، مما يعبر عن حجم المخاطر المحدقة بنا في الشرق الأوسط والعالم بأسره. والشاغل الرئيسي الآن هو كيفية مواجهة تلك الجرائم البشعة إذا ما اقترنت بوضع أيادي الإرهابيين على مواد خطيرة وحساسة قد تنتج عنها أسلحة دمار شامل وسيناريوهات كارثية.

النهائي لتدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة، مثلما فعلت عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢.

وتعرب الصين عن بالغ أسفها إزاء عدم قيام اليابان بتقديم المعلومات اللازمة بشأن الأسلحة الكيميائية المخلفة واستكمال تدميرها بحلول الموعد النهائي. نود أيضا أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء التأخيرات المتكررة لليابان. والصين تحت اليابان بقوة مرة أخرى على إكمال تدمير الأسلحة في أقرب وقت ممكن بغية إعادة الأراضي النظيفة إلى الصين في وقت مبكر. وفي ظل الظروف الحالية، نأمل أن تضعف اليابان جهودها الرامية إلى تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة، وأن تطرح بعض المقترحات الجديدة لتسريع العملية.

والصين ملتزمة بالتنفيذ الشامل والصارم لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وترى الصين أن أفضل طريقة لتعزيز فعالية الاتفاقية هي عن طريق التفاوض بشأن بروتوكول ملزم قانونا بموجب الاتفاقية. ونرى أنه ينبغي أن تركز الجهود على تعزيز الاتفاقية نفسها وأن تهدف إلى تعزيز تنفيذ جميع أحكامها بطريقة متوازنة وشاملة.

وقدمت الصين الاقتراحين بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل وضع نموذج لمدونة قواعد سلوك العلماء البيولوجيين، ووضع ضوابط للتصدير وعدم الانتشار ونظام للتعاون الدولي. ويحدونا الأمل في أن تجري المناقشات المتعمقة التي أقرها المؤتمر الاستعراضي الثامن بشأن المقترحين المذكورين أعلاه خلال الدورة الاستعراضية المقبلة، وأن يتم تحقيق نتائج ملموسة في هذا الصدد.

ولتيسير التحضير للمؤتمر الاستعراضي الثامن، عقدت الصين حلقة عمل دولية مشتركة مع كندا ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في ووكسي بالصين، في أيلول/سبتمبر. وكان موضوع الحلقة "المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية

وقدمت الصين المساعدة إلى دول أطراف أخرى في بناء قدراتها على تنفيذ الاتفاقية. وما فتئت الصين تؤيد مبدأ التسوية السياسية للمسألة السورية، وقد شاركت بنشاط في الجهود الدولية ذات الصلة بواسطة توفير الخبراء والمرافق للتحقق من تدمير الأسلحة الكيميائية السورية، فضلا عن المشاركة في الحراسة المشتركة لشحن الأسلحة الكيميائية السورية، وبذلك تسهم الصين إسهاما هاما في حل الأزمة وتعزيز تدمير الأسلحة الكيميائية في البلد.

ولا ريب أن الأسلحة الكيميائية المهجورة تسبب ضررا أكبر للسكان والبيئة مما تسببه مخزونات الأسلحة الكيميائية. وما تزال تلك الكميات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي هجرتها اليابان في الصين تشكل تهديدا كبيرا يلحق الضرر بحياة وممتلكات السكان، علاوة على آثارها السلبية على السلامة الإيكولوجية في الصين إلى اليوم. وقد تم اكتشاف الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة في أراضي الصين في ما يزيد على ٩٠ موقعا وفي ١٩ مقاطعة صينية. وما دام الجانب الياباني لم يوفر بعد معلومات عن أسلحته الكيميائية المهجورة ومواقع دفنها، فلم يعد ممكنا اكتشافها إلا بمجرد الصدفة أو في حال وقوع الحوادث ذات الصلة.

ويندرج تدمير الأسلحة الكيميائية التي هجرتها اليابان ضمن نطاق الاتفاقية، وخاصة فيما يتعلق بأهدافها الأساسية ومصادقتها من حيث الالتزامات القانونية الدولية لليابان.

ومع ذلك، أبلغت اليابان مؤخرا رسميا الدورة الثانية والثمانين للمجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أنها لن تتمكن من إكمال تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة باستخدام مرافق التدمير المتنقلة بحلول نهاية ٢٠١٦، وهو الموعد النهائي المحدد بموجب قرار منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ذي الصلة. وهذه هي المرة الثالثة التي لم تف اليابان بها بالموعد

جميع هذه القيود وبدلا من ذلك تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين في هذه المجالات.

وعلى الرغم من استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق من قبل الإرهابيين في السنوات الأخيرة، فإن التاريخ المعاصر يذكرنا بأن إيران لا تزال هي الضحية الرئيسية لهذه الأسلحة اللاإنسانية. فنتيجة لأكثر من ٤٠٠ هجمة بعوامل الحرب الكيميائية خلال الحرب التي فرضها صدام على إيران من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨، استشهد أو أصيب أكثر من ١٠٠٠٠٠٠ مواطن إيراني، بينهم أكثر من ٧٠٠٠٠ إصابة في صفوف المدنيين نتيجة للهجمات الكيميائية التي تم شنّها على نحو ٣٠ مدينة وقرية إيرانية.

وفي حالة بعينها، في ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٨٧، أطلقت طائرات حربية تابعة لصدام قنابل غاز الخردل الكبريتي على أربع مناطق سكنية في سارداشت، وهي بلدة تقع في شمال غرب إيران. ونتيجة لذلك، استشهد أكثر من ١٣٠ من المدنيين غير المحميين وأصيب قرابة ٥٠٠٠ شخص - وهم ما زالوا يعانون من مضاعفات طويلة الأجل. ويجري إحياء الذكرى السنوية لهذه المأساة في إيران بوصفه يوما وطنيا للحملة ضد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وغني عن القول إنه ما كان لجيش صدام أن ينتج هذه الأسلحة اللاإنسانية بدون مساعدة ودعم بعض البلدان الغربية، بما في ذلك بعضها من ذوي العضوية الدائمة في مجلس الأمن. واستنادا إلى أدلة الموثقة، شاركت أكثر من ٤٥٠ شركة، معظمها من البلدان الغربية، بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة، في تطوير برنامج صدام للأسلحة الكيميائية. ونظرا لأن جميع هذه الشركات كانت تحت تمحيص حكومات بلدانها، يستحيل أنها تمكنت من نقل الأسلحة الكيميائية وسلائفها إلى صدام بدون مباركة هذه الحكومات. ولئن كان صدام وبعض شركائه، بوصفهم المرتكبين الرئيسيين لجرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية هذه، قد عوقبوا

الأسلحة البيولوجية: تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتعزيز الإدارة العالمية للأمن البيولوجي". وقام ٨٠ مشاركا مثلوا أكثر من ٤٠ بلدا ومنظمات دولية ذات صلة، ومنظمات غير حكومية وجامعات ومعاهد بحوث، بعقد مناقشات متعمقة بشأن مسائل من قبيل التهديدات والتحديات الحالية للأمن البيولوجي، وأهداف المؤتمر الاستعراضي الثامن وأساليب عمل وأوجه تركيز العملية المقبلة لما بين الدورات.

وسيعقد المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في الشهر المقبل. والصين مستعدة للمشاركة في مناقشاته بطريقة منفتحة وبناءة. وسنعمل مع جميع الأطراف من أجل بذل جهود جماعية صوب تحقيق هدف تقوية العملية متعددة الأطراف وتعزيز تنفيذ الاتفاقية.

الرئيس بالنياية (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.59.

السيد روباتجزي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/71/PV.13).

بوصف جمهورية إيران الإسلامية طرفا في جميع الصكوك الدولية التي تحظر أسلحة الدمار الشامل، فإنها تؤيد بقوة كل الجهود الدولية الحقيقية والجامعة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على تلك الصكوك وتنفيذها تنفيذا كاملا وغير تمييزي وتعزيز سلطتها. وإيران تتمسك بموقفها المبدئي، إلى جانب الغالبية العظمى من الدول، المتمثل في أنها ترفض بشدة أي محاولة من جانب أي بلد، وتحت أي ذريعة، لإساءة استخدام هذه الصكوك من خلال فرض أي نوع من التحديد أو التقييد على نقل التكنولوجيا والخبرات والمعدات والمواد والبضائع للأغراض السلمية إلى الدول الأطراف الأخرى، ولذلك تدعو إلى وقف

والعلم والتكنولوجيا، والتنفيذ الوطني والتعاون الدولي والمساعدة الدولية - فإنها تعتقد اعتقاداً راسخاً، أولاً، أن النهج الأكثر فعالية هو النهج الشامل الذي يتيح إمكانية التعامل مع جميع أحكام الاتفاقية بطريقة متوازنة؛ ثانياً، ووفقاً لذلك، فإن الخيار الأكثر واقعية لتعزيز الاتفاقية هو من خلال استئناف التفاوض على بروتوكول متعدد الأطراف للاتفاقية يكون ملزماً قانوناً. واستناداً إلى هذا النهج، ستشارك إيران بنشاط وبصورة بناءة في مداولات المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، ولا تزال تأمل في أن تتمكن الأطراف أيضاً من التوصل بتوافق الآراء، إلى نتيجة متوازنة وموجهة نحو تحقيق نتائج وقادرة على تحسين عملها.

وفي الختام، أود أن أعرض مشروع المقرر A/C.1/71/L.59 المعنون "القذائف"، الذي اقترحتته مصر وإيران بصورة مشتركة، ونأمل أن يعتمد بدون تصويت، كما حدث في السنوات السابقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أذكر الوفود بأنه يُرجى أن تقتصر بياناتها على خمس دقائق عندما تتكلم بصفتها الوطنية.

السيد هيريز (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): يؤيد وفدي تمام التأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن إسبانيا تدين استخدام أي مادة كيميائية كسلاح من قبل أية جهة كانت وفي ظل أي ظرف من الظروف. ونحن نشعر بالقلق إزاء الاستنتاجات التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، التي حدّدت في تقريرها الأخير (انظر S/2016/738) أن المسؤولية عن تنفيذ هجمات بالأسلحة الكيميائية تقع على عاتق القوات المسلحة السورية وتنظيم داعش، في انتهاك صارخ لقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، وبصفة أخص، القانون الإنساني الدولي. ويشير التقرير أيضاً إلى أنه بين

على النحو الواجب، ولكن لا يزال يتعين معاقبة أولئك الذين أسهموا في تطوير برنامجه للأسلحة الكيميائية.

ولا تزال إيران تؤيد عالمية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ونحث جميع الدول غير الأطراف، ولا سيما النظام الإسرائيلي، على الانضمام إلى الاتفاقية بدون تأخير. وعلى الرغم من أن التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية لا يزال هو الهدف الرئيسي للاتفاقية، فقد تم، للأسف، تحدي علة وجود الاتفاقية بصورة خطيرة، نتيجة عدم امتثال واضح لبعض الأطراف لبدء استكمال القضاء التام على الأسلحة الكيميائية قبل الموعد النهائي الممدد ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

ولا تزال نعارض بشدة استخدام أي طرف من الأطراف للأسلحة الكيميائية، وتحت أي ظرف من الظروف. كما أننا نواصل مساعدة المتضررين كما فعلنا في حالة استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية ضد المدنيين العراقيين.

وعلى الرغم من أن استخدام الأسلحة البيولوجية يتناقض مع موضوع اتفاقية الأسلحة البيولوجية والغرض منها، فمن المؤسف أن أحكامها لا تحظر ذلك صراحة. وهذه ثغرة قانونية كبيرة، بل قصور يتعين معالجته. وتدعو إيران بقوة، إلى جانب الأطراف الأخرى التي تعترم استبعاد إمكانية استخدام الأسلحة البيولوجية بشكل كامل، إلى ضمان فرض حظر تام على استخدام الأسلحة البيولوجية من جانب أي شخص في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، ستكرر إيران في المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل للاتفاقية في تشرين الثاني/نوفمبر، اقتراحها بتعديل عنوان المادة الأولى من الاتفاقية.

وإذ تأخذ إيران في اعتبارها مختلف المقترحات المتوقع تقديمها خلال المؤتمر الاستعراضي المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية - بما في ذلك ما يتعلق بوحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، والاجتماعات التي تعقد بين الدورات،

يعمد مجلس الأمن إلى تقديم قرار جديد يكرر التزامنا السياسي بمكافحة عدم الانتشار، وتعزيز تطبيق قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وصلاحيات لجنة ١٥٤٠.

وثمة صك رئيسي آخر هو اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. ويجب أن نواصل التشجيع على تحقيق عملية هذه الاتفاقية وتنفيذها بفعالية. وفي هذا الصدد، ساهمت إسبانيا في جهود بناء القدرات لكي تتمكن الدول من الوفاء بالتزاماتها وفقا للاتفاقية، ولا سيما الدول الواقعة في منطقة أمريكا اللاتينية.

وسوف تناقش الاتفاقية في المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل الذي سينعقد في جنيف خلال تشرين الثاني/نوفمبر، وستركز إسبانيا جهودها على زيادة الشفافية والتعاون في ما بين الدول الأطراف. وبناء على ذلك، اقترحنا مع شيلي، من خلال تقديم وثائق عمل، عددا من التدابير لتيسير الإدراك عن طريق مفهوم "الزيارات الطوعية".

وتولي إسبانيا أهمية كبيرة للانضمام الكامل إلى الاتفاقية وتنفيذها على الصعيد الوطني. ونعتقد أن الأمن البيولوجي هو أحد العناصر الأساسية للاتفاقية. لهذا السبب، سنعمل على تحسين التدابير الوطنية للأمن البيولوجي في جميع الدول الأطراف. وفي السياق نفسه، إن سرعة التقدم العلمي والتكنولوجي المحرز تتطلب منا إنشاء لجنة للعلم والتكنولوجيا بغرض تحديث الاتفاقية عن طريق تقييم خطر احتمال الاستخدام المزدوج من جانب الجماعات الإرهابية والجهات الفاعلة من غير الدول. ونعتقد أنه من المهم أن يشكل إنشاء هذه اللجنة أحد التدابير المتفق عليها في المؤتمر الاستعراضي.

وندرك أيضا جدوى وصلاحيات آلية الأمين العام لتوفير المساعدة والتعاون للدول الأطراف التي كانت هدفا للهجوم بالأسلحة البيولوجية. ونتطلع إلى القبول العالمي لهذه الآلية،

كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ وآب/أغسطس ٢٠١٦، تم تلقي قرابة ١٣١ ادعاء بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وهذا مصدر قلق كبير، وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ تدابير للتصدي لهذا التهديد الخطير الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليان. وإسبانيا تدعو سوريا إلى توضيح الشكوك القائمة التي أثارها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوفاء بالتزاماتها كدولة طرف في الاتفاقية.

وإن نجاح عملية إزالة السلائف الكيميائية في ليبيا بغية تدميرها الكامل داخل محرقة في مينستر، ألمانيا، يبين إلى أي مدى تعمل المنظمة لصالح المجتمع الدولي. وتفتخر إسبانيا بأنها تمكنت من الإسهام في عملية الإزالة هذه. ويؤكد تقرير آلية التحقيق المشتركة أمرا واضحا يتصف بالخطورة: أن الجماعات الإرهابية بإمكانها الحصول على أسلحة الدمار الشامل، وفي هذه الحالة الأسلحة الكيميائية. وهذه الاستنتاجات تدعونا إلى التفكير بشكل عاجل بصفنتنا أعضاء في المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، ترى إسبانيا أنه من الضروري أن نواصل العمل على منع الجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي يحدد النهج الوقائي والتعاوني هو أداة ضرورية في هذا الجهد.

وبصفتي رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، فإن إسبانيا ملتزمة تماما بالاستعراض الشامل للقرار، الذي يمثل فرصة كبيرة لتحليل كيفية المساهمة في تعزيز قدرات الدول على منع تحويل مسار المواد المستخدمة في أسلحة الدمار الشامل إلى جهات فاعلة من غير الدول. وقد مكّنتنا الاستعراض الشامل الحالي من تعزيز التعاون والتنسيق بين مختلف العناصر في هيكل عدم الانتشار، على سبيل المثال، بين لجنة ١٥٤٠ ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعتقد إسبانيا أنه من الضروري الاستفادة من الاستعراض الشامل بغية أن

وبالنظر إلى أن عددا كبيرا من ورقات العمل قد جرى التقدم بها في هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يتوصل المؤتمر الاستعراضي إلى قرار توافقي لتعزيز عملية الاستعراض في مجال العلم والتكنولوجيا وذلك في إطار برنامج ما بين الدورات المقبلة. علاوة على ذلك، نرى أن تنفيذ كل طرف بصرامة للالتزامات وفقا للاتفاقية يتصف بأهمية حيوية لكفالة فعالية النظام. وينبغي استكمال ذلك بتدابير قوية لبناء الثقة في ما بين الدول الأطراف، بالتوافق مع المساعدة الدولية لبناء القدرات، على النحو المتوخى في المادتين الخامسة والسابعة من الاتفاقية. وفي هذا الصدد، تشارك جمهورية كوريا في تقديم ورقة عمل بعنوان "النهج التدريجي للمشاركة في تدابير بناء الثقة".

وتشارك جمهورية كوريا بنشاط أيضا في برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي، بوصفها أحد أعضاء الفريق التوجيهي للمجموعة، وذلك بشأن العمل المتعدد القطاعات للاستجابة السريعة. ونعتقد أن كفالة هذه الممارسة في تقاسم الخبرات ستؤدي إلى تيسير التعاون والمساعدة لبناء القدرات.

وإن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تعزز جهودنا الجماعية لمكافحة تسليح الدول أو جهات من غير الدول بالعوامل البيولوجية. ونود أن نؤكد مجدداً على التزامنا الثابت بهذه الاتفاقية وبنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٦.

ومنذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ، تضطلع هذه الاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بدور محوري في الجهود الدؤوبة التي يبذلها المجتمع العالمي من أجل أن يصبح العالم خاليا من الأسلحة الكيميائية. ولقد جرى تدمير أكثر من ٩٨ في المائة من الأسلحة الكيميائية التي أعلنت عنها الدول الأطراف. وتثني جمهورية كوريا على الجهود المكثفة التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وتدمير الأسلحة الكيميائية المعلن عنها.

فضلا عن تكييفها مع الظروف الراهنة. وبالمثل، تدرك إسبانيا ضرورة التعاون على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة من الاتفاقية، وستواصل تعاونها بموجب تلك المادة كما فعلنا في الماضي.

السيد إن - تشول كيم (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة البيولوجية)، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة (اتفاقية الأسلحة الكيميائية)، تشكلان معا منذ بدء نفاذهما ركيزتين أساسيتين لنظام نزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد العالمي، وهما تتحركان دوما صوب بلوغهما صفة العالمية.

واتفاقية الأسلحة البيولوجية، بوصفها المعاهدة الأولى التي تفرض حظرا شاملا على نوع معين من أسلحة الدمار الشامل، تشكل معلما فريدا في تاريخ جهود نزع السلاح على الصعيد الدولي. وتؤمن جمهورية كوريا إيمانا راسخا، كما يرد بجدارة في دياحة الاتفاقية، بأن أي استخدام للأسلحة البيولوجية هو مدعاة ليس للقانون الدولي فحسب، بل هو أيضا مسألة تتعلق بضمير البشرية.

بيد أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية لا تزال تواجه تحديات فريدة من نوعها، مع التقدم السريع في التكنولوجيا الحيوية وعلوم الحياة، فضلا عن توافرها على نطاق واسع وطبيعة استخدامها المزدوج. وما فتئت جمهورية كوريا ثابتة في دعمها لتعزيز نظام اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتحضير الشامل للمؤتمر الاستعراضي الثامن. وفي ضوء العلاقة بين التكنولوجيا الناشئة وأسلحة الدمار الشامل، فإننا نتشاطر الرأي القائل إن المطلوب إنشاء عملية استعراض أكثر تنظيما واستدامة في مجال العلم والتكنولوجيا، بغية إرساء أساس تقني للاتفاقية يكون أكثر حداثة وأهمية.

بحيث تضمن استمرار أهمية الاتفاقية وفعاليتها وتعزيزها. كما يمكن أن يكون تعزيز العمل خلال الفترة بين الدورتين مجالاً يمكننا أن ننظر فيه. نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الدولية لمنع الدول والجهات من غير الدول على السواء من حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. ومن هذا المنطلق، نرى أن المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والاستعراض الشامل لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمثلان فرصتين بالغتي الأهمية لاتخاذ هذه الإجراءات.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية أحد أكثر الصكوك قيمة في عصرنا. وكما هو الحال مع العديد من الصكوك الدولية الأخرى، فإن أهم جوانب الاتفاقية وأكثره صلة هو تنفيذها. ونرحب بنجاح تنفيذ خطة تدمير الأسلحة الكيميائية الليبية المتبقية من الفئة ٢ خارج الأراضي الليبية. ونرى أن هذا تطور إيجابي وهام لاستقرار ليبيا، ومثال جيد على تنفيذ الاتفاقية.

ومن ناحية أخرى، تقول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، إنه على الرغم من جميع الجهود التي تبذلها، فإنها لم تتمكن من التحقق من إعلان النظام السوري وإنه لا تزال هناك ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات. نحن نشعر بقلق بالغ ونرى أن هناك حاجة إلى المساءلة عن انتهاك الاتفاقية من قبل دولة طرف.

وعلاوة على ذلك، فقد حددت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في تقريرها لشهر آب/أغسطس (انظر S/2016/738)، مسؤولية القوات المسلحة السورية في حالتين على الأقل من الحالات التي كانت قيد التحقيق. كما وجد التقرير أن داعش مسؤولة عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية في ناحية مارع في عام ٢٠١٥. وتؤكد النتائج التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة ما عرفناه دائماً - أن النظام السوري لم يف بالتزاماته وواصل استخدام الأسلحة الكيميائية في الفترة التي تلت استخدام غاز السارين

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الإنجازات، فإن المنظمة والمجتمع الدولي أمامهما العديد من المهام العسيرة. وهناك أربعة بلدان، بما فيها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لا تزال خارج الاتفاقية. وثمة أيضاً قلق متزايد إزاء احتمال وجود الإرهاب الكيميائي على أيدي جهات من غير الدول. والأهم من ذلك كله أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل دولة طرف هو أخطر مشكلة ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لها.

ووفقاً لتقرير آلية التحقيق المشتركة (انظر S/2016/738)، المقدم إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢٤ آب/أغسطس، هناك معلومات كافية تفيد بأن القوات المسلحة السورية هي مسؤولة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في حالتين، واحدة عام ٢٠١٤ وواحدة عام ٢٠١٥. وهناك أيضاً مزاعم بأن الأسلحة الكيميائية قد استخدمت مؤخراً في أيلول/سبتمبر من هذا العام.

وتشعر جمهورية كوريا بالقلق إزاء هذه التطورات. ونحث بقوة الحكومة السورية، التي انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٣، على الامتثال للاتفاقية ولقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) ووقف استخدام الأسلحة الكيميائية مرة أخرى في المستقبل، وعلى التعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في جهودهما الرامية إلى التخلص من الأسلحة الكيميائية المتبقية.

السيد دنكناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة يمثلان عنصرين هامين في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وندعو إلى توسيع نطاق الانضمام لهاتين الاتفاقيتين وتنفيذهما بصرامة.

وفي المؤتمر الاستعراضي الثامن المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، نحتاج إلى العمل نحو تحقيق نتائج بتوافق الآراء

إمكانية استخدام العوامل البيولوجية والسسمية كأسلحة. في المؤتمر الاستعراضي الثامن، استدعو كوبا إلى اعتماد القرارات الضرورية لضمان التطبيق الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي تشير إلى التعاون الدولي للأغراض السلمية والتي لا تزال، حتى الآن، مهمة ملحة وذات أولوية تنتظر إنجازها.

ولا بد أن يتم في أقرب وقت ممكن تدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. ويجب أن يكون تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف في الاتفاقية، وخاصة أقل البلدان نمواً من بينها، أولوية بالنسبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويجب اعتماد خطة عمل على وجه السرعة لضمان التنفيذ الفعال وغير التمييزي للمادتين العاشرة والحادية عشرة من الاتفاقية، اللتين تتعلقان بالتعاون والمساعدة الدوليين.

إن الحظر والقيود أحادية الجانب وعلى نحو تمييزي التي لا تزال تفرضها بعض الدول ضد دول أخرى فيما يتعلق بنقل المواد والمعدات والتكنولوجيا الكيميائية للأغراض السلمية أمر غير مقبول ويجب إلغاؤها. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك هو الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في انتهاك سافر لنص وروح اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونؤكد من جديد الدور المركزي للجمعية العامة والمعاهدات متعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل في المسائل المتصلة بنزع السلاح وعدم الانتشار. وما من تدبير اتخذ مجلس الأمن يمكن أن يقوض ذلك الدور. وعلاوة على ذلك، فإن المبادرات الانتقائية والتمييزية التي تروج لها مجموعات من البلدان خارج الإطار متعدد الأطراف لا تؤدي إلا إلى إضعاف دور الأمم المتحدة في مكافحة أسلحة الدمار الشامل من جميع جوانبها، ولا تساعد مطلقاً.

ضد الشعب السوري في الغوطة في عام ٢٠١٣. ومن المتوقع أن يحدد التقرير النهائي لآلية التحقيق المشتركة، الذي يجرى موعداً تقديمه في غضون بضعة أيام، المسؤولية عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ثلاث حالات أخرى. ولن يكون مفاجئاً لأي شخص في هذه القاعة أن يكون النظام مرة أخرى هو المشتبه به الرئيسي في هذه الحالات.

تدين تركيا بأشد العبارات جميع أشكال استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية وفي أي مكان آخر من جانب أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف. فاستخدام الأسلحة الكيميائية جريمة ضد الإنسانية وجريمة حرب. وعليه، لا يمكننا أن نسمح لذلك بأن يصبح أمراً عادياً. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تكون هناك مساءلة ومقاضاة. ونود أن نرى تدابير تتخذ وفقاً لقراري مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣) و ٢٢٠٩ (٢٠١٥). يجب تقديم مرتكبي تلك الجرائم إلى العدالة. تلك هي مسؤوليتنا الأخلاقية.

السيدة سانشير رودريغيث (كوبا) (تكلمت بالإسبانية):

لا تمتلك كوبا أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ولا تنوي امتلاكها، وتؤيد بشدة حظر هذه الأسلحة وإزالتها على نحو شامل وكامل. إن الضمان المطلق الوحيد لمنع حيازة أسلحة الدمار الشامل واستخدامها، بما في ذلك من جانب الإرهابيين، هو الإزالة الكاملة والفورية لهذه الأسلحة وحظرها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

إن المؤتمر الثامن لاستعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، الذي سيعقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر، سيكون محفلاً مثالياً لاستئناف المفاوضات بشأن بروتوكول متعدد الأطراف ملزم قانوناً لتعزيز الاتفاقية بطريقة شاملة ومتوازنة.

من الضروري تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع آلية فعالة للتحقق، من أجل ضمان حماية البشر والبيئة واستبعاد

وقانوني وسياسي، يتطلب إنفاذا مستمرا، وعدم استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاعات مهما كانت الأسباب.

لقد ساهمت معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية في اعتبار استخدام الأسلحة الكيميائية وحيازتها انتهاكا صارخا للقانون الدولي والمعايير القانونية والإنسانية، وبذلك شكل هذا الصك الدولي الملزم الأساس القانوني لاعتبار سلوك أي طرف يستخدم هذه الأسلحة عملا مدانا ومرفوضا من جانب المجموعة الدولية بأسرها، ويستوجب المساءلة جنائيا وعدم السماح للمسؤولين عن ذلك بالإفلات من العقاب.

لقد كان من دواعي بالغ القلق ما تضمنه التقرير المؤرخ ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٦، (انظر S/2016/738)، الذي قدمته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، التي تتولى إلى أقصى حد ممكن تحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية في سورية، والمنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥). لقد أكد التقرير استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، حيث يتبين من التقرير استنادا إلى الحقائق والشهادات أن المسؤولية عن اثنين على الأقل من الحوادث التي ثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية تتحملها طائرات هليكوبتر تابعة للنظام السوري، والمسؤولية عن حادثة أخرى على الأقل تقع على عاتق تنظيم داعش. وإذ يتطلع العالم اليوم إلى التقرير التكميلي لآلية التحقيق، نؤكد أهمية الحفاظ على الأدلة تمهيدا لتقديم الأشخاص المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، إلى العدالة وضمان عدم إفلات مرتكبي هذه الفظائع من العقاب لأن ذلك هو السبيل الوحيد لمنع تكرار حدوث مثل هذه الجرائم الفظيعة في سورية أو أي مكان آخر.

في الوقت الذي تجدد فيه دولة قطر موقفها المتمثل في دعمها غير المحدود للتعاون الدولي لمواجهة هذا الخطر، فإن خصوصية المنطقة التي ننتمي لها وما تزخر به من اضطرابات

السيد آل ثاني (قطر): السيد الرئيس، نود أن نعبر لكم ولأعضاء المكتب وللوفود المشاركة عن تقديرنا للجهود التي بذلت خلال الفترة الماضية من عمل اللجنة. كما يود وفد بلدي الانضمام إلى بيان المجموعة العربية وبيان حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/71.PV.2).

في إطار إدراك المجتمع الدولي للمخاطر الناجمة عن أسلحة الدمار الشامل وآثارها الوخيمة والطويلة المدى في حال استخدامها، فقد حظى هذا الموضوع بأولوية قصوى في الجهود الدولية للقضاء على تلك الأسلحة، لذلك تبنت الأسرة الدولية الصكوك الدولية والقرارات الملزمة لتحريم إنتاجها وحيازتها واستخدامها، وذلك من أجل إنقاذ البشرية من ويلات استخدام هذه الأسلحة، وتلافي الثمن الباهظ الذي دفعه الملايين من البشر جراء الاستخدام العشوائي لتلك الأسلحة، نتيجة لقرارات غير مسؤولة لبعض الأطراف التي لا تكتث بالتزاماتها إزاء القانون الدولي واحترام الكرامة الإنسانية.

لقد جاء اعتماد مجلس الأمن للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) استنادا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إضافة مهمة إلى الصكوك الدولية الملزمة، وتأكيدا من المجتمع الدولي بأن انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية ووسائل إيصالها، يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، وإقرارا بالمخاطر التي يمثلها وصول مثل هذه الأسلحة إلى الجهات غير التابعة للدول، بما فيها الإرهابيين.

تعد معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية، التي انضمت إليها الغالبية الساحقة من دول العالم، واحدة من أكثر المعاهدات الدولية التي تحظى بالتزام على نطاق دولي واسع، وقد أصبحت المعاهدة رمزا لاحترام القانون الدولي، وبشكل محدد قانون الحرب، الذي يضيف طابعا قانونيا ومتحضرا على سلوك أطراف النزاع، لذلك فإن تحريم الأسلحة الكيميائية هو قيد أخلاقي

الإرهابية. ونحيط علما بإعلان الجمهورية العربية السورية عن تدمير الأسلحة الكيميائية، ولكن، لا نزال نشعر بالقلق إزاء المخالفات والتباينات في ذلك الإعلان والادعاءات المتعلقة باستمرار استخدام الأسلحة الكيميائية. وتستدعي هذه الظروف، بما في ذلك آخر حالات هجمات الكلور، اتخاذ إجراءات قوية، وفي حين يشكل إسناد المسؤولية خطوة هامة، فإنه لا يمكن أن يكون الخطوة الأخيرة ويجب تقديم مرتكبي هذه الأعمال الفظيعة إلى العدالة.

وترى ليتوانيا أن آليات مراقبة الصادرات توفر طرقا فعالة وقابلة للاستمرار لضمان عدم الانتشار. وفي هذا الصدد، يواصل فريق أستراليا ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف الاضطلاع بأدوار قيادية، كل في مجاله. ونحن مقتنعون بأنه من شأن توسيع العضوية في تلك الآليات زيادة فعالية مراقبة الصادرات والإسهام في تعزيز النظم على الصعيد الدولي. وفي هذا الصدد، أعادت ليتوانيا في العام الماضي تقديم طلبها لتصبح عضوا كامل العضوية في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا لعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.51.

السيد أيوكو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): إن من الأهمية بمكان أن تشمل المسائل المدرجة في إطار هذه المجموعة تنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وأشار الآخريين الذين تكلموا للإشادة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبنوه وفد بلدي بالجهود التي تبذلها تلك المنظمة لضمان إجراء تقييم كامل وتام للبيانات التي تقدمها الدول الأعضاء والقيام بعمليات تفتيش موقعي للتحقق منها.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنع انتشار هذه الأسلحة، ولا سيما الجهود المتضافرة الرامية إلى التدمير الكامل للمخزونات الموجودة من

ونزاعات ووجود أسلحة دمار شامل فيها ووجود الجماعات الإرهابية في المنطقة يضيف بعدا جديدا وخطيرا في حال امتلاك تلك الجماعات لتلك الأسلحة واستخدامها، مما يؤكد مدى المخاطر الناجمة عن استخدام ووجود مثل هذه الأسلحة. لذلك، ستواصل دولة قطر جهودها لإزالة شبح استخدام التلويح بأسلحة الدمار الشامل وبما يساهم في تخفيف التوتر في المنطقة وتعزيز استتباب الأمن والسلام فيها.

وأخيرا، تؤمن دولة قطر بأن مفهوم التوازن الاستراتيجي لا يتحقق بوجود أسلحة الدمار الشامل، وإنما يتحقق بنجاح الدول في توظيف قدراتها من أجل تنمية وازدهار شعوبها، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق سلام واستقرار مستدامين في العالم في ظل امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو التلويح باستخدامها ومواصلة سباق التسلح.

السيدة شورينيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): إن الموقف الشامل لليتوانيا بشأن أسلحة الدمار الشامل قد جرى التعبير عنه بالكامل في البيان المشترك للاتحاد الأوروبي الذي تم الإدلاء به أمس، وأود فحسب أن أبرز بعض الجوانب التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

تواصل ليتوانيا التأكيد على ضرورة التصدي للتحديات الناجمة عن النفايات الناتجة عن إلقاء الذخائر الكيميائية في البحر. ولذلك، وعلى هامش اللجنة الثانية، ستقدم ليتوانيا مشروع قرار مستكملا بشأن التدابير التعاونية لتقييم وزيادة الوعي بالآثار البيئية المتصلة بالنفايات الناشئة عن إلقاء الذخائر الكيميائية في البحر. ولا يزال الهدف النهائي لمشروع القرار يتمثل في تيسير التبادل الطوعي للمعلومات التاريخية والعلمية وتشاطر أفضل الممارسات وزيادة التعاون الطوعي بين الدول الأعضاء والإسهام في المناقشة العالمية بشأن هذه المسألة.

ويشعر بلدي بقلق بالغ إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الدول، وكذلك إلى الجهات من غير الدول والجماعات

١٥٤٠ (٢٠٠٤) والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بالإرهاب التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، بوصفها علامة على ضرورة تعزيز الترابط والتعاون بين المنظمة ولجنة القرار ١٥٤٠.

وبعد أن شغلت عضوية المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وترأست، منذ وقت ليس ببعيد، الفريق العامل الدولي المعني بمكافحة الإرهاب والتابع للمنظمة، تعد نيجيريا بتقديم دعمها المستمر لمبادرات المنظمة الرامية إلى تحقيق عالمية الحظر المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية. ونحن نقر بالنمو الكبير للمنظمة، ونحث الدول العديدة الأعضاء في الأمم المتحدة التي لم تصبح بعد جزءاً من هذه القضية النبيلة على بدء عملية الانضمام إليها والتصديق على ذلك.

وكدعامة هامة لمنع الهجمات التي تنطوي على استخدام أسلحة كيميائية أو مواد كيميائية سامة والتصدي لهذه الهجمات، يدعو وفد بلدي الدول الأطراف، ولا سيما من أفريقيا، إلى مواصلة دعم تلك المنظمة مشاركة لضمان الاستفادة من البرامج التي تنفذها المنظمة لبناء القدرات، بما في ذلك تبادل المعلومات العلمية والتقنية لأغراض لا تحظرها الاتفاقية.

وفي هذا الصدد، ولمواصلة دراسة التدابير المتعددة الأطراف لنزع السلاح على نطاق واسع، يود وفد بلدي أن يعرض مشروع القرار A/C.1/71/L.51، المعنون "الزمالات والتدريب والخدمات الاستشارية المقدمة من الأمم المتحدة في ميدان نزع السلاح". مشروع القرار تم تعميمه فعلا على الوفود. ونلاحظ بارتياح التأييد العارم الذي ناله مشروع القرار هذا في الدورات السابقة للجمعية العامة، وندعو جميع الوفود إلى مواصلة تأييده. فهذا التأييد سيكفل زيادة فهم فكرة التدابير المتعددة الأطراف لنزع السلاح.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى".

هذه الأسلحة. وأنهى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على خطواتها العملاقة التي قطعتها على مدى ١٨ عاما من وجودها وعلى التوجيهات التي يقدمها فريقها الإداري والتنظيمي والخبراء التقنيون التابعون لها، بما في ذلك التفاعل الأوسع نطاقا بين المجلس الاستشاري العلمي وأجهزة صنع السياسات.

ويذكر وفد بلدي بالانتهاء بنجاح من أعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في سورية والإغلاق الواضح لها في عام ٢٠١٤ بوصفه تعبيراً واعترافاً قوياً بالدور القيادي للأمم المتحدة، يؤكد على الجهود الدؤوبة والجماعية التي بذلتها دول عديدة بشأن هذا الموضوع. ويثني وفد بلدي على النهج الحاسم الذي اتبعه خبراء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في التعاون مع الأمم المتحدة في ذلك الوقت لمعالجة المسألة بشكل كامل في الوقت المناسب. ونشعر بالقلق حيال الاستخدام المبلغ عنه للأسلحة الكيميائية مرة أخرى في سورية، كما ورد في أحدث تقرير لآلية التحقيق المشتركة (انظر S/2016/738).

ولا تزال نيجيريا ملتزمة التزاماً قوياً باتخاذ خطوات وتدابير ترمي إلى الحيلولة دون استخدام الأسلحة الكيميائية ومنع حدوث ذلك تحت أي ذريعة، وحيثما وردت تقارير. وينبغي للسلطات المعنية أن تتدخل وتجري تحقيقات دقيقة وشاملة من أجل ضمان حرمة السلام والأمن الدوليين وسيادة القانون وحماية المدنيين. ولا تزال نيجيريا، التي وقعت وصدقت على اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المرتبطة بتحقيق الأهداف العامة للاتفاقية المتمثلة في تعزيز الانضمام إليها والتحقق منه.

ولا يمكن المبالغة في التأكيد على ضرورة تسليط الضوء على القلق المتزايد إزاء استخدام جهات من غير الدول للأسلحة الكيميائية. ويرحب وفد بلدي بالاجتماعات التنفيذية المتعاقبة بين فريق الخبراء التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار

وقائمة على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة، واستناداً إلى ولاية مناسبة لا لبس فيها وبدون مواعيد نهائية محددة، ومع مراعاة مصالح جميع الدول، بصرف النظر عن مستوى تنميتها، وذلك من أجل التوصل إلى نتائج متوازنة تلي الاحتياجات يعكس وتجسد شواغل جميع الدول.

وتواصل حركة عدم الانحياز الدعوة إلى اتباع نهج عالمي وشامل وغير تمييزي ومتعدد الأطراف بشأن مسألة القذائف بجميع جوانبها، يتم التفاوض عليه في إطار متعدد الأطراف داخل الأمم المتحدة. وأي مبادرة بشأن هذا الموضوع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية لجميع الدول وحقها الأصيل في الاستخدامات السلمية لتكنولوجيات الفضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والمداخلة الثانية بخمس دقائق.

السيد ري في إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): هذا الصباح، أدلى ممثل المملكة المتحدة بملاحظات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، قائلاً إن بلدي تهديد. إن وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى يرفض رفضاً تاماً مرة أخرى ادعاء كله أكاذيب، يجافي الحقيقة والواقع السائد في شبه الجزيرة الكورية، باعتباره هراء سخيفاً. وأود أن أوضح موقف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن نقطتين.

أولاً، قبل يومين فقط، حذر وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وفد المملكة المتحدة إزاء قرار بلده المشاركة في المناورات العسكرية المشتركة التي ستجريها في الأسابيع القادمة الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية في كوريا الجنوبية. فذلك عمل يتسم بقدر كبير من العدوانية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. المملكة المتحدة تشارك في تأجيج النيران المشتعلة

تبت اللجنة الآن في مجموعة "الفضاء الخارجي (جوانب نزع السلاح)".

السيدة جيني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز

إن حركة عدم الانحياز تتشاطر رغبة المجتمع الدولي في تعزيز سلامة أنشطة الفضاء الخارجي وأمنها واستدامتها الطويلة الأجل، فضلاً عن ضمان استخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً ولفائدة جميع الدول، بصرف النظر عن درجة التنمية الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية لديها.

وتدرك حركة عدم الانحياز المصلحة المشتركة للبشرية جمعاء والحقوق السيادية وغير القابلة للتصرف لجميع الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية حصراً، وتشدد على أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، بما في ذلك فرض حظر على نشر أو استخدام الأسلحة فيه، سيجنبنا خطراً جسيماً على السلم والأمن الدوليين. كما تشدد الحركة على الأهمية القصوى للامتثال الصارم لأحكام الاتفاقات القائمة حالياً بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح ذات الصلة بالفضاء الخارجي، بما فيها الاتفاقات الثنائية، ولأحكام النظام القانوني المعمول به فيما يتعلق باستخدام الفضاء الخارجي.

وتظل الحركة تشعر بالقلق إزاء التطورات المتصلة بمنظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وخطر تسليح وعسكرة الفضاء الخارجي، وتكرر دعوها إلى بدء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح لإبرام صك عالمي وملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وهو أمر يظل أولوية.

وإذ تشير حركة عدم الانحياز إلى موقفها بأن وضع أي مدونة لقواعد السلوك لأنشطة الفضاء الخارجي ينبغي أن يتسق مع ولاية كل هيئة على حدة من جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية، ويتم في صيغة مفاوضات متعددة الأطراف شاملة وشفافة

وتتمثل إحدى الحقائق التي تفسر بوضوح المناورات العسكرية للولايات المتحدة في أن موقف الانفرادي لاحتكار الأسلحة النووية قد انتهى بجائزة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية. والجزاء لن تنجح أبدا. فهي غير قانونية وملفقة تماما من قبل الولايات المتحدة.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): حاول ممثل الولايات المتحدة اليوم التهرب من انخراط وتورط إدارة بلده في المحطات الكيميائية التي وقعت في بلدي، وذلك من خلال توجيه الاتهام إلى بلدي.

وإن الولايات المتحدة، وكما قال سيمور هيرش، متورطة في نقل المواد الكيميائية من مختبرات من إحدى دول القوقاز إلى تركيا، ومن ثم إلى سورية، والتي تم استخدامها ضد المدنيين والعسكريين السوريين.

في شهر أيلول/سبتمبر من هذا العام، قامت خبيرتان كيميائيتان من الولايات المتحدة بمساعدة عناصر جبهة النصرة الإرهابية وتنظيم جند الأقصى الإرهابي على خلط وتجهيز مواد كيميائية لاستخدامها لاحقا ضد المدنيين، ومن ثم اتهام حكومة بلدي. ألم يتعلم الأمريكان من الدروس السابقة؟ أن ندعم وتمويل وتدريب الجماعات الإرهابية المسلحة يرتد عليهم؟

توجد براميل وعددها ١٠٠ تحتوي على مادة النابالم أمريكية الصنع في محافظة إدلب في منطقة سراقب، وفي مستودعات أرضية بمنطقة الغوش. ونتساءل كيف وصلت إلى هناك؟ تقوم الإدارة الأمريكية بتدريب عناصر إرهابيين، ومنهم الإرهابي محمود حسين العبد الله، باتباع دورات تتعلق بكيفية تحضير واستخدام عدد من المواد الكيميائية.

إن انخراط هولندا المعروف عالميا في نقل مواد كيميائية إلى الكيان الإسرائيلي لا يعفيهم من هذه الجريمة. وعليهم أن يطلعوا

بالفعل بصورة لا يمكن السيطرة عليها. ولا أحد يعرف متى ستنفجر بصورة لا يمكن السيطرة عليها، مما سيؤدي إلى كارثة كبيرة للسلام والأمن في شبه الجزيرة الكورية والمنطقة والعالم بأسره.

وفي هذا الوقت، تعترم المملكة المتحدة المشاركة في تلك المناورات، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تذكر وفد المملكة المتحدة مرة أخرى بأن المملكة المتحدة شاركت في الحرب الكورية، وقتلت جنودها والمدنيين الأبرياء. وهي بلد تعاون مع مؤامرة تغيير النظام التي قامت بها الولايات المتحدة في العراق وبلدان أخرى في الشرق الأوسط، مما أوجد أزمة مدمرة لم يسبق لها مثيل فيما يتعلق باللاجئين على الصعيد الدولي.

النقطة الثانية التي أود أن أثيرها هي أصل المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. لكي يفهم وفد المملكة المتحدة، أود أن أقدم له توضيحا وإحاطة إعلامية بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية. لقد أوجدتها الولايات المتحدة وفرضها نظام الولايات المتحدة على شبه الجزيرة الكورية طيلة ستة عقود. وبدأت بمناورات حربية نووية واسعة النطاق بعد نشر عدد هائل من الأسلحة النووية في أرضنا. واليوم، فإن النظام الإداري للولايات المتحدة يمر بمرحلة كارثية. وهدف نظام الولايات المتحدة واضح - وهو تغيير النظام في بلدنا. ولذلك، فإن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليس لديها أي خيار آخر سوى الخيار النووي.

فمن المسؤول؟ الولايات المتحدة هي التي دفعت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى الخيار النووي. وهذا نتاج لأكثر من ستة عقود من العداة والابتزاز النووي من جانب الولايات المتحدة. وما دامت الولايات المتحدة تواصل الابتزاز والعداء ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإن بلدي سيواصل تعزيز طاقته النووية، بوصفه دولة حائزة للقوة النووية، كما ونوعا.

المصادقية. إن بلدي يصدر إلى كندا العنصر البشري المتميز من كفاءات علمية وبشرية تساهم في بناء كندا. أما ممثلو كندا فهم يقصفون بلدي بالترهات والسخافات وخطاب الكراهية والأفكار المسبقة والمعلومات المغلوطة. بما لا يليق بدولة مثل كندا.

السيد روباتجازي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أمارس حقي في الرد فيما يتعلق ببيان المملكة المتحدة الذي أدعت فيه إن تجربة إطلاق صاروخين تسيارين التي أجرتها إيران في آذار/مارس ٢٠١٥ تتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

وأود أن أسجل أن العبارات الواردة في المرفق بء من القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) فيما يتعلق ببرنامج إيران الخاص بالصواريخ التسيارية لا تترك أي شك في أن عمليات الإطلاق المشار إليها لا يمكن وصفها بأنها تتعارض مع أحكام المرفق بء من القرار، لأن تلك الصواريخ ليست مصممة لتكون قادرة على إيصال رؤوس حربية نووية. وإن تعمد إضافة عبارة "مصممة لتكون" إلى عبارة "قادرة على إيصال الأسلحة النووية" المستخدمة في قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ (٢٠١٠) المنتهية صلاحيته، كان تعديلاً متعمداً جاء بعد مفاوضات مطوّلة كان الغرض منها استبعاد برنامج إيران الصاروخي المصمّم خصيصاً للاستخدام الدفاعي التقليدي.

وحقيقةً أن إيران لم يكن في نيتها أبداً الحصول على أسلحة نووية وأنها التزمت بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة بعدم اتباع مثل هذا المسار تجعل الاتهامات ضد برنامجنا المتعلق بالصواريخ التقليدية اتهامات غريبة وليست لها أي صلة بهذا الموضوع بتاتاً. لذلك، فإننا نرفض الإدعاء المسيس والذي لا أساس له من الصحة للمملكة المتحدة في هذا الصدد، ونأمل أن يقنع تفسيرنا المعقول المملكة المتحدة بإعادة النظر في موقفها وإدعائها غير المعقول.

دول العالم بنوع وكمية والتكنولوجيا التي نقلوها إلى الكيان الإسرائيلي التي ساعدت في تطوير برامج الكيمياء.

إن النظام التركي أصبح معروفاً بدعمه للجماعات الإرهابية بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية وعلى رأسها المواد الكيميائية السامة. وخلال شهرين فقط تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر من هذا العام سهل النظام التركي نقل ١٤ طناً من المواد الكيميائية السامة من الداخل التركي إلى سورية، بما فيها الفوسفور الأصفر. وأن النظام التركي سمح للجماعات الإرهابية، من جبهة النصرة وداعش وغيرهما باستخدام أراضيها - وبالأخص في مدينة غازيانتيب، التي أضحت تسمى تورا بورا التركية - بإجراء تجارب بالمواد الكيميائية السامة على الحيوانات.

وما زال النظام التركي يتهرب من تقديم معلومات بخصوص السارين، الذي تم ضبطه في تركيا وعلى إثرها تم احتجاز بعض الإرهابيين ومن ثم أطلق سراحهم. إن النظام التركي متورط في كافة الأحداث المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سامة في بلدي. وهو من يقوم بتسهيل نقل هذه المواد ومن ثم إصدار الأوامر بالتعاون مع بعض الأنظمة الأخرى مثل النظام القطري، بإصدار الأوامر للجماعات الإرهابية المسلحة باستخدام تلك المواد. ومن ثم تصوير وفبركة أفلام بهدف استخدامها ضد حكومة بلدي. ونقول للنظام التركي وللنظام القطري بأن الشعب السوري لن ينسى تلك الجرائم. وسنلاحقهم وسنحاسبهم.

بخصوص ما قالته البارحة ممثلة كندا، إن من أكبر الكبائر أن يدعي المرء معرفته بأمر هام ويتحدث عنه بينما هو جاهل بهذا الأمر جهلاً مطبقاً. وهذا الكلام يسري على ممثلي كندا، ومثلي بعض الدول الأخرى، التي أدعت علمها ومعرفتها. إن ممثلي كندا لم يتركوا مناسبة للإساءة إلى بلدي إلا واغتموها من باب الارتزاق وعلى قاعدة تجار المفلسين. إن ممثلي كندا يستندون في أحكامهم للأسف على مصادر مضللة لهم ولغيرهم. كما أنهم أغلقوا سفارتهم في دمشق فحرموا أنفسهم من شهود دبلوماسيين يمكن أن يزودوا عاصمتهم ببعض المعلومات ذات

استمرار ممثلي النظام السوري في استغلال منابر الأمم المتحدة لتشويه الحقائق وتزييفها يضطرننا للرد على المزاعم التي أدلى بها ممثل النظام. أشار وفد بلدي في بيانه تحت هذا البند إلى التقرير المقدم من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، حيث أكد التقرير استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، وأشار إلى أن المسؤولية عن اثنين على الأقل من الحوادث التي ثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية تتحملها طائرات هليكوبتر تابعة للنظام السوري والمسؤولية عن حادثة أخرى على الأقل تقع على عاتق داعش. لذلك، فإن بيان دولة قطر اقتبس نص جزء محدد من تقرير آلية التحقيق المشتركة، التي قالت أيضا إنها حصلت على معلومات من خلال شهادات الشهود تفيد بوجود طائرات ومروحيات في مكان وزمان الهجمات بالكلور. ويفيد التقرير بأن طلبات آلية التحقيق للحصول على جداول الطيران من الحكومة السورية لم يتسحب لها. إلا أن الحكومة السورية أكدت سيطرتها على المجال الجوي السوري وأكدت الآلية بأنه من غير المحتمل إمكانية تشغيل أية طائرات في المجال الجوي السوري بغير معرفة الجيش النظامي السوري، نظرا لدفاعاته الجوية الحديثة. ويقول التقرير إنه في جميع الحوادث المتعلقة بالكلور، هناك أدلة على استخدام البراميل المتفجرة التي يتم إلقاؤها من طائرات الهليكوبتر. إذن، فإننا أمام حقائق موثقة في تقرير اللجنة المكلفة من مجلس الأمن بالتحقيق وتحديد الأشخاص أو الكيانات أو الجماعات أو الحكومات التي قامت باستخدام المواد الكيميائية في سورية، وليس معلومات عامة أو صحفية. فإنه من الأحرى بممثل النظام أن يرد على ما ورد في التقرير وليس اللجوء إلى تكرار نفس الاتهامات التي ما فتئ يرددتها في جميع اجتماعات الأمم المتحدة، ودون مراعاة المحفل المناسب، كما اليوم في هذه اللجنة الموقرة.

إن محاولة صرف الانتباه عن جرائم الفظائع الجماعية التي يستمر النظام في ارتكابها بشكل ممنهج ومحاولة اتهام الدول التي ساندت الشعب السوري بالإرهاب تدعو إلى الاستهجان والرفض، ولا سيما أن النظام لم يترك طرفا إلا وأسبغ عليه صفة

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد. وأود أولا الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الوفد الكوبي بالنقاط التالية.

إن الولايات المتحدة ملتزمة بشكل كامل بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. والولايات المتحدة لا تحرم كوبا من إمكانية الحصول على الأدوية واللقاحات ومعدات التشخيص أو أدوات المختبرات. وأود أن أضيف أنه في يوم الجمعة الماضي، أعلنت الولايات المتحدة جولة سادسة من التغييرات التنظيمية لتوسيع نطاق علاقتنا التجارية الثنائية.

وردا على التعليقات التي أدلى بها ممثل سورية، فإنني أوصي بقوة أي شخص في هذه القاعة لديه أي شكوك بشأن استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية، بأن يقرأ تقرير آلية التحقيق المشتركة. أعتقد أنه يوضح بجلاء تام على من تقع المسؤولية عن الهجمات الكيميائية التي وقعت في سورية.

إن اتهام الولايات المتحدة بأنها تقوم بتدريب الإرهابيين على استخدام الأسلحة الكيميائية ببساطة أمر لا يعقل. من الضروري مساءلة النظام السوري عن شن الهجمات الكيميائية البشعة ضد شعبه، والولايات المتحدة لن تلزم الصمت بشأن هذه المسألة.

تتعلق نقطتي الأخيرة مرة أخرى باستمرار خطاب الوهم لممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أود أن أقول مرة أخرى أن الولايات المتحدة لا تشكل تهديدا لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولكن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي التي تشكل تهديدا للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية.

السيد آل ثاني (قطر): أود أن أخذ الكلمة للرد على ممثل النظام السوري. أعتذر عن أحر الكلمة مرة أخرى، ولكن

تشكل تهديدا، فإن العديد من الحقائق تشير إلى سؤال واحد نظرحه عليه: أليس صحيحا أن الولايات المتحدة زادت عدد الأسلحة النووية المنتشرة في كوريا الجنوبية على مدى ستة عقود، ألم تستهدف المناورات العسكرية شديدة الاستفزازية والعدوانية واسعة النطاق الطرق والقطارات واستتصال قيادتنا في مرحلتها النهائية مؤخرا؟ وأريد منه ردا، وكذلك أود أن أذكره بأن الإنكار أو رفض الإجابة هو أقرب إلى لص يقف أمام منزل شخص آخر لمهاجمته بغرض السرقة. إن الأمر كأنه يقول: "لست لصا، لكنك أنت - مالك المنزل - اللص". إنه ادعاء غريب جدا ولا معنى له، لخداع المجتمع الدولي.

وأود أن أذكره مرة أخرى بوضوح أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لن تقوم إلا بزيادة ردها النووي، ردها الحربي. إنه الوسيلة الوحيدة الأكثر موثوقية التي يمكنها الدفاع عن سلامنا وأمننا بثقة كبيرة. وقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل أنها مستعدة لمواجهة أي نوع من الحروب، أيا كان خيار الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل كوريا الجنوبية، الذي تكلم عن الحرب الكورية، أريده أن يتواصل مع المؤرخين ويطلع على الوثائق الأمريكية التي رفعت عنها السرية. هناك وثيقة، خطة حربية "أبجديات" ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. بموجب هذه الخطة، شن هجوم مفتوح الحرب على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٥٠، لإلحاق معاناة وآلام كارثية بشعبنا، وإلقاء ملايين القنابل على مدننا المسالمة عبر كامل أراضي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن الأنظمة التي بيوتها من زجاج عليها عدم رمي الحجارة على الآخرين. لقد قلنا سابقا لممثلي النظام القطري والنظام التركي بأن سورية أكبر من قطر وهو وأسياده يعلمون ما معنى هذه الكلمة.

الإرهاب، بما في ذلك الشعب السوري الذي خرج في ثورة شعبية سلمية للمطالبة بحقوقه.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أخذ الكلمة للرد على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

أود أن أكون واضحا مرة أخرى بشأن الحرب الكورية. لقد غزت كوريا الشمالية بلدي، وبموجب ولاية من الأمم المتحدة، تكاتف عدد من الأعضاء من أجل القضية النبيلة المتمثلة في صد الغزاة المتهورين.

ومن بين العديد من الحريات الموجودة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نشهد يوما بعد يوم كيف يعمل انعدام التحرر من الخوف. من الخزن والمأساوي أن نرى نفس الممثل يقول نفس الشيء مرارا وتكرارا. ذلك يشهد تمام على التهيب الذي يعيشه الجميع هناك في الحياة اليومية.

السيد دنكناش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى ممثل النظام السوري هنا يطرح ادعاءات ضد كل دولة تنتقد استخدام الأسلحة الكيميائية في البلد. ذلك أمر علينا وقفه. وما دمنا لا نفعّل، فسيستمر ذلك شأنه شأن الأكاذيب التي نسمعها في هذه القاعة. إذا كان هناك أي شيء لن ينسأه السوريون، أثق بأنه المأوى والغذاء والمدارس والحماية التي توفرها تركيا للسوريين - ٣ ملايين سوري فروا للنجاة بحياتهم من أهوال النظام.

أخيرا، فإن تركيا طرف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتنفيد بتعهداتها والتزاماتها بموجبها. ونجري تحقيقا شاملا في أي شيء قد لا يتفق مع الاتفاقية.

السيد ري إين إيل (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): فيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، الذي قال إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

السيد بينيتش فيرسون (كوبا) (تكلم بالإسبانية): طلبت الكلمة لأدلي بتعليق موجز ولورد على البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة. أعتقد أنه من المناسب التذكير بأنه بموجب المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يحق لجميع الدول الأطراف في الاتفاقية المشاركة في أوسع تبادل ممكن للمواد والمعدات والتكنولوجيات في المجال الكيميائي لأغراض لا تحظرها الاتفاقية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الأطراف في الاتفاقية ملزمة بتيسير عمليات التبادل هذه. وعلى أساس المادة الحادية عشرة من الاتفاقية أيضا، فإن الدول الأطراف ملزمة برفع وإزالة جميع القيود التي تعوق التبادل الحر في المجال الكيميائي للأغراض السلمية.

ومن المؤسف أنه على الرغم من الخطوات التي تم اتخاذها، لا تزال سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته حكومة الولايات المتحدة على كوبا سارية. وعلى أساس تلك السياسة، يستمر تطبيق جزاءات انفرادية وقيود وتدابير حظر انفرادية على كوبا، تضر وتعقد تطور الصناعة الكيميائية في كوبا وقدرتها على التبادل والتجارة مع البلدان الأخرى.

في الختام، أدعو وفد الولايات المتحدة إلى إزالة تلك القيود وتدابير الحظر فوراً وإلى كفالة الامتثال التام للالتزامات المنصوص عليها في المادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): بخصوص البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن الحرب الكورية، فإنه ليس لدى بلده من خيار سوى ما يمكن التعبير عنه بالإسبانية بعبارة "huir hacia adelante" أو بالفرنسية بكلمات "fuite en avant"، وذلك نظراً لعدم وجود تعبير جيد بالإنكليزية. إنهم يهربون إلى الأمام. وهذه هي الحقيقة بشأن الحرب الكورية. وأود أن أختتم كلامي بالقول إن تشبته

لقد قام النظام القطري بتمويل وتدريب وتسليح وتزويد الجماعات الإرهابية المسلحة بكافة أنواع الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وبالأخص الكيميائية، وعلى رأس هذه الجماعات جبهة النصرة. وإن النظام القطري هو من يعطي الأوامر للتنظيمات الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية، ومن ثم فبكرة الفيديوهات لاثام بلادي بذلك.

لقد جهزت تركيا مخيمات لكي يلجأ إليها السوريون مع بدء الأزمة في بلادي، أو بالأحرى قبل بدئها. إن النظام التركي، وكما يعلم الجميع، يرمى الإرهابيين الذين يُغرقون السوريين في البحر. وهو من يبتز دول الاتحاد الأوروبي باللاجئين السوريين. إن محاولات تهرب النظام التركي من الجرائم التي لا يمكن عدها وحصرها لن تفيده.

وبالنسبة لما قاله ممثل الولايات المتحدة، هل كلف نفسه عناء تحليل تقرير آلية التحقيق المشتركة؟ لا أظن. إن التقرير لم يقدم، في أي جزء منه، دليلاً مادياً واحداً على استخدام الأسلحة الكيميائية أو الجهة التي استخدمتها. ولم يحتو التقرير على أي تقرير طبي موثق عن إصابات لأشخاص أُدعي بأنهم تعرضوا لمواد سامة، مع العلم بأن هؤلاء المصابين المقترضين نُقلوا أو أُسغفوا في نقاط طبية تابعة للجماعات الإرهابية المسلحة أو إلى الداخل التركي. وسأكتفي بهذا القدر.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أعتذر عن أخذ الكلمة للمرة الثانية لكنني أود الرد على الملاحظات التي أدلى بها ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إنه يتكلم باستمرار عن العصابات. وليس لدي فكرة عما يتكلم عنه. إن كلامه بلا معنى. وبصراحة، يتعين عليه التخلي عن خطابه البالي والممل والعقيم، ومحاولة تقديم رواية جديدة، لأن الرواية الحالية لا يصدقها أحد وهي تظهر فحسب مدى عدم استقرار النظام الذي يمثله هنا.

باستخدام نفس الحجّة غير المنطقية كل يوم هنا يتجاوز حد الوهم. وأود أن أصفه بالهذيان.

السيد آل ثاني (قطر): كما أشرت في مداخلي السابقة، فإن ما ورد في بيان وفد بلادي يستند إلى تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة حول استخدامات السلاح الكيميائي في سورية من قبل النظام السوري. ولكن يؤسفنا أن يستغل ممثل النظام السوري محافل الأمم المتحدة بشكل عام واللجنة الأولى بشكل خاص لتوجيه الاتهامات هنا وهناك، مع العلم بأننا لجنة مختصة بالنظر في قضايا ذات أهمية، وهي السلم والأمن الدوليان وقضايا نزع السلاح. كما وددت أن أذكره بأن الشعب السوري لن ينسى أن من يجب أن يحميه هو من يهاجمه ويدمر منازلهم. لذلك فقط، وددت التذكير بذلك دون الدخول في تفاصيل ليس لها علاقة بعمل اللجنة.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.